

## المحتوى

|    |                                      |
|----|--------------------------------------|
| ٢  | تقديم                                |
|    | الفصل الأول:                         |
|    | مشكلات النحو ودعوات التجديد          |
| ٥  | مدخل                                 |
| ٨  | مشكلات النحو العربي                  |
| ١٦ | محاولات تجديد النحو                  |
|    | أهم محاور دعوات التجديد:             |
| ٢٩ | -إلغاء العامل                        |
| ٣٤ | -التجديد في الإعراب                  |
|    | الفصل الثاني:                        |
|    | اللسانيات الحديثة وتجديد النحو       |
| ٣٩ | مدخل                                 |
| ٣٩ | أثر اللسانيات الحديثة في تجديد النحو |
| ٤٢ | النحو الوظيفي                        |
| ٤٥ | النحو التعليمي                       |
| ٤٩ | النحو والحاسوب                       |
| ٥٣ | خاتمة                                |
| ٥٦ | المراجع                              |

## تقديم

تبدأ قصة تجديد النحو العربيّ منذ تحقيق الدكتور شوقي ضيف لكتاب ابن مضاء "الرد على النحاة"، علما بأنّ أزمة النحو ليست وليدة العصر الحديث؛ بل كانت موجودة على وقت النحويين القدماء معاصرة لهم، نجدها متناثرة في كتب التراث تدعو لتيسير النحو وتذمر منه ومن مسائله العويصة، حتى صار الناس يتندرون على النحويين ويسخرون منهم ومن حججهم، وضاق الشعراء بقيود النحو التي كبلتهم، ومن طريف ما يحكى في التذمر من مسائل النحو؛ قصة دَمَآث أبو غَسَّان صاحب أبي عبيدة حين قرأ النحو ودرسه إلى أن توصل إلى باب الواو والفاء من قول الخليل وأصحابه أن ما بعدها ينتصب بإضمار أن، فبافهمه عنها، فكتب إلى بكر بن محمد المازني، قصيدة فيها شكوى مريرة يعرب فيها عمّا لقيه من تعب ونصب في قراءة النحو<sup>(١)</sup>:

|                          |                            |
|--------------------------|----------------------------|
| تفكرت في النحو حتى مللت  | وأتعبت نفسي له والبدنُ     |
| وأتعبت بكرا وأصحابه      | بطول المسائل في كل فنْ     |
| فكنت بظاهره عالما        | وكنت بباطنه ذافطنْ         |
| خـلا أن بابا عليه العفا  | ء للفاء ياليتَه لم يكنْ    |
| وللواو باب إلى جنبه      | من المقت أحسبه قد لعنْ     |
| إذا قلت هاتوا لماذا يقال | لست بآتيك أو تـأتينْ       |
| أجيبوا لما قيل هذا كذا   | على النصب؟ قيل لإضمار "أن" |

(١) السيرافي(أبو سعيد الحسن بن عبد الله) أخبار النحويين والبصريين، ت. طه الزيني و محمد خفاجي، مكتبة مصطفى الباني، مصر، ط١، ١٩٥٥م، ص٦٠.

أفكر في بابه أن أجنُّ

فقد كدت يابكر من طول ما

وتتجلى في هذه الأبيات تدمير الشاعر من التقدير والعلل، وهي إشكالية نواجهها إلى الآن في النحو العربي ولم تُعالج بعد بشكل فعلي، وحينما توالت الدعوات لتجديد نظرية النحو العربي ورفضهم لنظرية العامل، انقسم اللغويون العرب بين مؤيد ومعارض لهذه الفكرة، ثم ظهرت دعوات تدعو إلى الاستفادة من اللسانيات الحديثة فيما يخدم العربية ويطوّع قوانينها في عصر العولمة والحاسوب. لكن لا يزال النحو يُنقد ويُوجه بجهود فردية من هنا وهناك دون أن نصل إلى حل جذري لإشكالاته، والسؤال الذي يطرحه هذا البحث ويناقشه: ما مشكلات النحو العربي التي جعلت اللغويين يدعون بتجديده، وهل ينحصر التيسير في كيفية تعليم النحو، وما أثر اللسانيات الحديثة على تجديد النحو. وقد قسمت البحث إلى فصلين: الأول؛ يناقش مشكلات النحو ثم يستعرض على التوالي أبرز دعوات تجديد النحو وتيسيره منذ النصف الأول من القرن العشرين وحتى الآن، ثم يبين أبرز المحاور التي قامت عليها دعوات التجديد، والثاني؛ يناقش أثر اللسانيات الحديثة في الدرس النحوي وتجديده ثم توقفت عند النحو الوظيفي والتعليمي والحاسوبي، وأخيرا خاتمة أوجز فيها ما استنتجته من هذه الدراسة، وقد بذلت في بحثي من الجهد ما استطعت إلى ذلك سبيلا؛ فخرج بعون الله على هذه الصورة؛ فإن وُفقت فمن الله وإن أسأت فمن نفسي

## الفصل الأول

### مشكلات النحو ودعوات التجديد

مشكلات النحو العربي  
محاولات تجديد النحو  
أهم محاور دعوات التجديد:  
-إلغاء العامل  
-التجديد في الإعراب

## مدخل

يوجز ابن خلدون في مقدمته وصف نظرية النحو العربي ونشأته، أنه حينما خشى العرب من دخول اللحن لغتهم "استنبطوا من مجاري كلامهم قوانين لتلك الملكة مطردة شبه الكليات والقواعد يقيسون عليها سائر أنواع الكلام. ويلحقون الأشباه بالأشباه؛ مثل أن الفاعل مرفوع والمفعول منصوب والمبتدأ مرفوع، ثم رأوا تغيير الدلالة بتغيير حركات هذه الكلمات؛ فاصطلحوا على تسميته إعرابا وتسمية الموجب لذلك التغيير عاملا، وأمثال ذلك. وصارت كلها اصطلاحات خاصة بهم، فقيّدوها بالكتاب وجعلوها صناعة لهم مخصوصة واصطلحوا على تسميتها بعلم النحو"<sup>(١)</sup>

فالنحو العربي هو المستنبط من كلام العرب الذي تتبعه النحويين بالاستقراء ثم قاسوا عليه كلامهم. والإعراب تغيير دلالة الكلمات تبعاً لتغيير حركاتها، وموجب الإعراب هو العامل. ويعرّف الجرجاني النحو فيقول: "هو علم بقوانين يعرف بها أحوال التراكيب العربية من الإعراب والبناء وغيرهما"<sup>(٢)</sup>

ويوضح الخليل أساس النحو العربي لديه حينما "سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو، ف قيل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: إن العرب نطقت على سجيّتها وطباعها. وعرفت مواقع كلامها" وهذا دليل ملاحظته إلى ظاهرة اللغة وانتظامها في نسق معين، والخليل بتفكيره العلمي حاول التوصل إلى معرفة أسباب هذه

---

(١) ابن خلدون (عبد الرحمن بن محمد الحضرمي) المقدمة، دار القلم، بيروت، ط ٥، ١٩٨٤م،

ج ١، ص ٥٤٦

(٢) الجرجاني (علي بن محمد بن علي) التعريفات، تح. إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ،

ص ٣٠٨

الظاهرة وعللها بما توصل إليه تفكيره، ويوضح أنه متيقن من أن هذا البناء اللغوي يعتمد على براهين وأدلة منطقية. يقول الخليل: "واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه. فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمسست. فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارا محكمة البناء؛ عجبية النظم والأقسام؛ وقد صحت عنده حكمة بانيها، بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعله كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا. سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك. فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليات بها"<sup>(١)</sup> ولكن هذا لا يعني أن ما توصل إليه الخليل على الإطلاق يقين ثابت ونهائي. "فالعلم لا يعترف بشيء اسمه الحقائق النهائية التي تسري على كل زمان ومكان، بل يعمل حسابا للتغير والتطور المستمر؛ أي أن اعتماد العلم على أدلة مقنعة للعقل بصورة قاطعة، لا يعني أن الحقائق تعلق على التغيير"<sup>(٢)</sup> وهو ما أشار له الخليل بقوله: "فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليات بها" ويؤكد محمد عيد أن التعليل الوصفي في اللغة يحققه استخلاص نظرية استقرائية يُعتقد أنها تفسر الظاهرة اللغوية... وفوق ذلك فإن فهم التعليل الوصفي يتفق مع منهج البحث العلمي،

(١) الزجاجي (أبو القاسم) الإيضاح في علل النحو، ت. مازن المبارك، بيروت، دار النفائس،

ط٦، ١٩٩٦م، ص٦٦

(٢) فؤاد (زكريا) التفكير العلمي، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٧٨م، ص٣٩

والاستدلال بالعلل ينتج برهاناً صادقا إذا اعتمد على مقدمات يقينية مؤدية للعلم، أما إذا اعتمدت على مقدمات ظنية فإنه يؤدي لما يسمى بالسفسطة<sup>(١)</sup>. وهذا ما حدث للنحو العربي بعد أن داخلته الفلسفة وكثرت علله حتى ألفت كتب متخصصة في العلل، وأكثر النحويون من التفريعات والتأويلات، حتى استعصى على المعلمين قبل المتعلمين، ومقتته العامة والخاصة، فتعالت الدعوات بتيسيره وتقريبه، وعدَّ بعض اللغويين الدعوة لتجديد النحو اتهاماً ينقص من قدر النحويين القدماء، وهذه الدعوات ما هي إلا محاولة لتشويه اللغة العربية، ويجد عباس حسن أن ذلك من صروف الدهر التي تكالبت على النحو لإبراز عيوبه، ومالت عليه الأحداث؛ وأثقلت من جملة ما كان خفياً، وزاحمته العلوم العصرية فقهرته، وخلفته وراءها مبهوراً. ونظر الناس إليه فإذا هو في الساقية من علوم الحياة، وإذا أوقاتهم لا تتسع للكثير بل للقليل مما حواه، وإذا شوائبه التي برزت بعد كمون، ووضحت بعد خفاء - تزهدهم فيه، وتزيدهم نفاراً منه، وإذا النفار والزهد يكران على العيوب؛ فيحيلان الضئيل منها ضخماً، والقليل كثيراً، والموهوم واقعاً. وإذا معاهد العلم الحديث تزور عنه، وتجهر بعجزها عن استيعابه، واستغنائها عن أكثره، وتقع منه باليسير أو ما دون اليسير؛ فيستكين ويخنع.<sup>(٢)</sup>

بينما يرى خليل كلفت أن النحو الذي نشأ باعتباره مدافعا عن اللغة والدين وحارسا لهما ضد اللحن وأخطاره كان من المنطقي أن يفرض ديكتاتوريته وديكتاتورية علمائه،

(١) عيد(محمد) أصول النحو العربي في نظر النحاة، ورأي ابن مضاء، وضوء علم اللغة الحديث،

عالم الكتب، القاهرة، ط٤، ١٩٨٩م، ص ١١٣

(٢) حسن(عباس) النحو الوافي، دار المعارف، مصر، دت. ص٤

هذه الديكتاتورية التي كانت بحاجة لكي تتواصل إلى أن تمنع الاجتهاد وأن تستبعد علماء النحو أنفسهم، كما يفعل كل منع للاجتهاد، وكل قمع لحرية البحث العلمي. فكانت النتيجة المنطقية لكل ذلك هي انفصال النحو عن الحياة، وعن لغة الحياة، ويؤدي انفصال النحو عن لغة الحياة وتعالیه عليها مع إقفال كل باب للاجتهاد إلى خلق وهم مؤداه أن النحو علم علوي لا يتصل بالجماعة اللغوية ولا يحتاج إلى العودة المتواصلة إليها.<sup>(١)</sup> فنحن إذا أمام مشكلة فكرية واجتماعية قبل أن تكون نقدا علميا يسعى لتجديد النحو. ويستعرض هذا الفصل أهم المشكلات التي يشكو منها النحو العربي ومن ثم أهم محاولات تجديد النحو ومناقشة أهم محاور دعوات التجديد من رفض لنظرية العامل وتجديد في الإعراب.

### مشكلات النحو العربي

تبرز أزمة النحو العربي من النحو ذاته حين صار نوعا من التحليل الفلسفي الذي لا يراعي طبيعة اللغة، " وقال بعض أهل الأدب: كنا نحضر عند ثلاثة مشايخ من النحويين؛ فمنهم من لا يفهم من كلامه شيئا، ومنهم من يفهم بعض كلامه دون البعض، ومنهم من لا يفهم جميع كلامه، فأما من لا يفهم من كلامه شيئا، فأبو الحسن الرماني، وأما من يفهم بعض كلامه دون البعض فأبو علي الفارسي، وأما من يفهم جميع كلامه فأبو سعيد السيرافي"<sup>(٢)</sup>. وقد جاءت بعض كتب النحو أشبه بالألغاز من أن

(١) كلفت (خليل) من أجل نحو عربي جديد، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ٢٠٠٨م. ص ١٦

(٢) الأنباري (أبو البركات) نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح. إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار،

الأردن، ط ٣، ١٩٨٥م، ص ٢٣٤

تكون قوانين مستمدة من اللغة، بل إن بعضها سُمِّي بالألغاز، فاستعصت على المعلمين والمتعلمين، ومن أهم المشكلات البارزة في نظرية النحو العربي:

١- الاضطراب المنهجي في التعميد الذي نتج من لجوئهم إلى المنطق إذ ركزوا على النظرة المعيارية التي تعنى محاولة الوصول إلى مجموعة من القوانين والضوابط المطردة، وفرضها على أهل اللغة، فاتخذوا القياس المنطقي لهم منهجا وطريقا من طرائق التفكير في النحو. والقياس في حد ذاته مبدأ مقبول مشروع في كل العلوم، شريطة أن يكون هناك توافق أو تماثل بين المقيس والمقيس عليه في السمات والصفات، ولكن النحويين بالغوا في تطبيق هذا المبدأ.<sup>(١)</sup> فقد استعانوا به في تسوية أحكامهم الشاذة مثل إعطاء (لم) حكم (لن) في عمل النصب ذكره بعضهم مستشهدا بقراءة بعضهم "أَلَمْ نَشْرَحْ"<sup>(٢)</sup>

٢- كثرة العلل الثواني والثالث أو العلة وعللة العلة؛ "واعتلالات النحويين على ضربين؛ ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب؛ كقولنا كل فاعل مرفوع، وضرب آخر يسمى علة العلة، مثل أن يقولوا لم صار الفاعل مرفوعا والمفعول به منصوبا"<sup>(٣)</sup> كمن يسأل عن الرجل في (ذهب الرجل) لم رفع؟ فيقال: لأنه فاعل مرفوع (وهذه العلة الأولى) فيقول: لم رفع

(١) بشر(كمال) اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم، دار غريب، القاهرة، ١٩٩٩م، ص ١٤٠

(٢) الشرح: ١

(٣) السراج (أبو بكر محمد بن سهل) الأصول في النحو، تح. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة،

بيروت، ١٩٨٨م، ج ١، ص ٣٦

الفاعل؟ فيقال للفرق بين الفاعل والمفعول (هذه العلة الثانية) فيقول لماذا اختص الفاعل بالرفع والمفعول بالنصب؟ فيقال: لأن الفاعل قليل والمفعولات كثيرة فأعطى الأثقل الذي هو الرفع الفاعل وأعطى الأخف الذي هو النصب للمفعول لأن الفاعل واحد والمفعولات كثيرة، ليقلّ في كلامهم ما يستثقلون ويكثر في كلامهم ما يستخفون، وقد توسّع بعض النحويين في العلل حتى تجاوزت العلل الثلاث، مثلما نجد عند أبي الحسن الورّاق الذي قد يحشد للحكم النحوي الواحد أثر من ثلاث علل "وقد يتعدى ذلك في بعض المواضع فيصل إلى العشر أو يزيد، ويكون عنده أحياناً توليد للعلل داخل الحكم الواحد فتصل إلى ست عشرة علة أو تزيد، وإمعاناً في التفصيل والاسترسال لم يكتف بتعليل موجود بل علل ما استعملوه، وما تجنبوه"<sup>(١)</sup> وبعض النحويين يقتصر على العلل الأول والثواني فقط مثل أبي بكر السراج الذي يقول في مقدمة كتاب الأصول مكثفياً بالعلل الأول والثواني: "وغرضي في هذا الكتاب ذكر العلة التي إذا اطردت وصل بها إلى كلامهم فقط وذكر الأصول والشائع لأنه كتاب إيجاز"<sup>(٢)</sup>

٣- **المبالغة في نظرية العامل اللفظي والمعنوي**، ونسبة كل أثر لغوي لعامل وتنازعهم على ذلك، ومنه مسألة القول في عامل رفع الفعل المضارع

(١) الورّاق (أبو الحسن محمد بن عبد الله) تح. محمود جاسم الدرويش، الرشد، الرياض، ط١،

١٩٩٩م، ص ٨٥

(٢) السراج، الأصول، ج١، ص ٣٦

"فذهب أكثرهم إلى أنه يرتفع لتعريفه من العوامل الناصبة والجازمة وذهب الكسائي إلى أنه يرتفع بالزائد في أوله وذهب البصريون إلى أنه يرتفع لقيامه مقام الاسم"<sup>(١)</sup> وتنازعهم على العامل في رفع المبتدأ، وإذا اجتمع عاملان على معمول واحد أيهما أولى بالعمل وسمو ذلك باب التنازع في العمل، وذهب الكوفيون في إعمال الفعلين في قولنا "أكرمني وأكرمت زيدا" و"أكرمت وأكرمني زيدا" إلى أن إعمال الفعل الأول أولى وذهب البصريون إلى أن إعمال الفعل الثاني أولى.<sup>(٢)</sup> ويرى بعض الدارسين أن فكرة العامل بريئة من كل ما ينسب له من تعقيد وأن المقصود منها التقريب والتيسير على الدارسين حتى يسهل عليهم الربط بين اللفظ المعين وعلاقته بالألفاظ الأخرى وما يترتب على ذلك من ضبط خاص لهذه الألفاظ.<sup>(٣)</sup>

٤- **كثرة التقديرات**، وهذا ناتج من تعسف النحويين في نظرية العامل أو القياس، لأنهم جعلوا سبب كل حركة إعراب عامل لفظي أو معنوي، ولا يكون دائما في الكلام عامل ظاهر ملفوظ، ومن الصعب على النحويين أن يجدوا لكل حركة إعرابية عاملاً لفظياً يأتي قبلها، أو تستقيم لهم القاعدة

(١) الأنباري(أبو البركات عبد الرحمن بن محمد) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تح. محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، دمشق، دت.، ج٢، ص٥١

(٢) السابق:ج١، ص٨٣

(٣) السيد(عبد الرحمن) النحو العربي بين التطوير والتيسير، مجلة مجمع اللغة العربية، مصر، ج٧٠، مايو-١٩٩٢م، ص٢٤٠

دائماً ليقيسوا عليها، ولهذا لجأوا إلى التقدير في اختصاص أدوات الشرط بالدخول على الأفعال<sup>(١)</sup>، فإذا ذُكر لهم قوله تعالى: "وإن أحدٌ من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله"<sup>(٢)</sup> لماذا رفع "أحد" قالوا هي مرفوع بفعل محذوف تقديره "وإن استجارك أحدٌ من المشركين استجارك" وقوله تعالى: "إذا الشمس كورت"<sup>(٣)</sup> وسألتهم عن العامل الذي رفع كلمة "الشمس" أجابوك انه فعل مستتر تقديره "كورت" فتصبح الآية: "إذا كورت الشمس كورت".

٥- **الاتكال على العلامة الإعرابية باعتبارها كبرى الدوال على المعنى ثم إعطاؤها من الاهتمام الكبير ما دعا النحويين إلى أن يبنوا نحوهم كله عليها، بينما هو أداة من أدوات النحو المتعددة، وقد وقع النحويون ضحية اهتمامهم الشديد بالعلامة الإعرابية حين رأوا النصوص العربية تحمل الاعتماد على الحركة أحيانا فتضحى بها لأن المعنى واضح بدونها اعتمادا على غيرها من القرائن اللفظية والمعنوية، ومن ذلك قوله تعالى: "إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل**

(١) يقول ابن هشام أيضا في قوله تعالى: "والأنعام خلقها"، "والليل إذا يغشى" أن صدورها في الأصل أفعال والتقدير وخلق الأنعام وأقسم والليل. (ابن هشام) جمال الدين الأنصاري) مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تح. مازن المبارك، محمد علي حمد الله دار الفكر، دمشق،

١٩٨٥م، ج ١، ص ٤٩٣

(٢) التوبة: ٦.

(٣) التكوير: ١.

صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ<sup>(١)</sup> فما الذي رفع "الصابئون"؟

والجواب أن قرينة التبعية لوضوحها أغنت عن قرينة العلامة الإعرابية.<sup>(٢)</sup>

٦- التمارين غير العملية التي صنعوها للدربة والرياضة اللغوية من ذلك قول

سيبويه: "وأما قول النحويين قد أعطاهوك وأعطاهوني؛ فإنما هو شيء قاسوه

لم تكلم به العرب، ووضعوا الكلام في غير موضعه"<sup>(٣)</sup> يقول ابن جني:

"وذلك عندنا على ضربين أحدهما الإدخال (لما تبنيه) في كلام العرب

والإلحاق له به، والآخر إلتماسك الرياضة به والتدرب بالصنعة فيه: الأول،

نحو قولك: في مثل (جعفر) من (ضرب)(ضرب)"<sup>(٤)</sup> إضافة إلى كثرة

الشواهد الشاذة بين ثنايا كتب النحو، وذلك ما يؤكد محمد حسن شراب

في مقدمة كتابه (شرح الشواهد الشعرية، في أممات الكتب النحوية،

٢٠٠٧م) فقد وجد أن الشواهد الشعرية لا تشمل القواعد النحوية كلها،

وأكثر الشواهد النحوية ما كانت موضع خلاف، أو فيما شذ عن القاعدة،

أما المسائل المتفق عليها فقليلة في الشواهد" وهذا ما يظهر بصورة جلية في

كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري.

(١) المائة: ٦٩

(٢) حسان (تمام) اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٣٥

(٣) سيبويه (أبو البشر عمرو بن عثمان بن قنبر) تح. عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت،

ط ١، دت. ج ٢، ص ٣٦٤

(٤) ابن جني (أبو الفتح عثمان) الخصائص، تح. محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، دت. ج ٣،

ص ٤٨٧

٧- اختلاف الأقوال في المسألة الواحدة، لأن النحويين القدماء حين قعدوا قواعدهم أقحموا اللهجات العربية بصفتها وخصائصها المتباينة، ونظروا إليها على أنها صور مختلفة من اللغة المشتركة، وهذا ما يراه مختار عمر<sup>(١)</sup> وعباس حسن، ولكن "إذا كان عباس حسن وأمثاله يعتبرون أن النحاة وسعوا في غير تبصر مجال اللغة التي قنوها، فقد ذهب آخرون إلى اعتبارهم قد قصرُوا اهتمامهم على ظواهر لغوية معدودة ليست هي كل النحو بل لا تمثل منه إلا جزءاً يسيراً"<sup>(٢)</sup> مثل تمام حسان الذي يرى أن النحويين اقتصروا على قبائل دون غيرها وأنهم وضعوا معايير خاصة للانتقاء.<sup>(٣)</sup>

٨- **تداخل المصطلحات** وتعددّها للمفهوم الواحد والتباسها مما أدى إلى الاضطراب وعدم الوضوح، ومع أن المصطلحات قد اختلفت بين النحويين إلا أنها تتقارب في الدلالة اللغوية<sup>(٤)</sup>، لكن الخصومة بين البصريين والكوفيين في رفضهم لمصطلحات بعض جعلت الأمر أكثر سوءاً، مثلاً نجد عند الكوفيين مصطلحات (الترجمة والتبيين والتكرير والمردود) كلها لما

(١) عمر (أحمد مختار) البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر، عالم الكتب، القاهرة، ط ٦، ١٩٨٨م، ص ١٤٦

(٢) المهيري (عبد القادر) نظرات في التراث اللغوي العربي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٩٩٣م، ص ١٠٩

(٣) حسان (تمام) اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٥

(٤) الملوخ (حسن خميس) التفكير العلمي في النحو العربي، دار الشروق، عمّان، ط ١، ٢٠٠١م، ص ١٤٠

يسمى عند البصريين (البدل) وسيبويه يسمي (عطف البيان) بدلا، ويطلق الفراء (التفسير) على ما عُرف عند البصريين بمصطلح (المفعول لأجله) ويطلقه أيضا على (التمييز).<sup>(١)</sup>

٩- **القصور في تعريفات المصطلحات النحوية** أو إهمالها، ويبدو هذا القصور ظاهرا في جل كتب النحو، حيث يلاحظ أنها جاءت أحيانا خاطئة أو متناقضة أو تصادفها بعض الاستثناءات، ومن الحدود ما تعلق تعلقا كبيرا بالجانب المنطقي الأرسطي، مما جعلها ترد في ثوب اصطلاحى معقد، وأحيانا تفتقر إلى الوضوح والدقة، والدليل على ذلك ما نجده مثلا في تعريف الاسم، يذكر الأنباري أن النحويين ذكروا للاسم حدودا كثيرة تزيد على السبعين.<sup>(٢)</sup> وقد أورد الزجاجي عددا كبيرا من التعريفات المتشابهة والمتباينة التي يصف بعضها بالفساد، من ذلك: "حد الاسم في كلام العرب ما كان فاعلا أو مفعولا واقعا في حيز الفاعل والمفعول به"<sup>(٣)</sup>... وأما سيبويه فلم يحد الاسم حدا يفصله من غيره ولكن مثل له فقال "الاسم: رجل وفرس" وعلل النحويون بعده عدم تعريف الاسم بالحد

(١) القوزي(عوض حمد) المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، جامعة الرياض، ١٩٨١م ص١٦٤

(٢) الأنباري(أبو البركات)أسرار العربية، تح. فخر صالح قدارة، دار الجليل، بيروت، ط١، ١٩٩٥م، ص٣٣

(٣) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص٤٩

بأنه "ترك تحديده ظنا منه أنه غير مشكل"<sup>(١)</sup>

وهكذا نجد أن النحو العربي بالرغم من أنه علم مكتمل يسير على منهج علمي محدد؛ إلا أنه يعاني من بعض المشكلات الذاتية؛ من مبالغة في التعليقات التي لا طائل منها، أو التعسف في الاحتكام لنظرية العامل اللفظي مما أدى بهم إلى كثرة التقديرات والتأويلات، واعتبار الإعراب هو كل النحو ودليل معانيه بينما هو أداة من أدواته المتعددة، وإدخال التمارين غير العملية للتباهي بالمهارات النحوية، إضافة إلى اختلاف أقوال النحويين في المسألة الواحدة وتداخل المصطلحات وقصور تعريفاتها.

### محاولات تجديد النحو

لقد أدرك النحويون القدماء صعوبة النحو على المتعلمين فألفوا المختصرات والمنظومات والشروح؛ محاولة منهم في تيسير النحو لطالبيه، ولكنها لم تخرج عن نطاق الشرح والاختصار والتقريب، واجتتاب كثير من المسائل الخلافية. وهكذا خلت مؤلفاتهم من الإسراف في التفصيل والتفسير والولوع بالاستشهاد والاحتجاج والتعليل؛ ذلك أن همهم الوحيد هو تقريب النحو من المتعلمين. ومن الأمثلة على ذلك كتاب "الجميل" للزجاجي (ت ٢٣٨ هـ)، و"الواضح" للزيدي (ت ٣٧٩ هـ)، و"اللمع" لابن جني (ت ٣٩٢ هـ)، و"قطر الندى" لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ)...

الخ:<sup>(٢)</sup>

(١) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص ٤٩

(٢) صاري (محمد) تيسير النحو: موضة أم ضرورة؟، بحث منشور في أعمال ندوة تيسير النحو،

منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، ٢٠٠١م، ص ١٩١.

وقبل الشروع في عرض محاولات التجديد النحوي يجدر تحديد مصطلح التجديد بتعريف واضح، لأن المصطلحات في محاولات تجديد النحو تنوعت بين إحياء وإصلاح وتجديد وتيسير وقد كانت متداخلة، لا ضابط لاستخدامها. (١)

ومفهوم تجديد النحو كما يراه الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح: "هو تكييف النحو والصرف مع المقاييس التي تقتضيها التربية الحديثة عن طريق تبسيط الصورة التي تعرض فيها القواعد على المتعلمين. فعلى هذا، ينحصر التيسير في كيفية تعليم النحو، لا في النحو ذاته" (٢)

وقد ارتبط تجديد النحو بالانصراف عن نظرية العامل، وإعادة تنسيق أبواب النحو، ووضع ضوابط وتعريفات دقيقة وجديدة لها، وإضافة أبواب جديدة، فضلا على حذف زوائد كثيرة في النحو العربي، ومنع التأويل والتقدير في الصيغ والعبارات. (٣)

(١) الإحياء: ورد هذا المصطلح في الثالث الأول من القرن العشرين عنوانا لكتاب إبراهيم مصطفى (إحياء النحو). والإصلاح: ورد في أعمال وزارة المعارف المصرية، وردده عدد كبير من المهتمين في ميدان التعليم، وجاء الإصلاح عنوانا لكتاب عبد الوارث ميروك (في إصلاح النحو العربي). والتبسيط: ورد في الثالث الأول من القرن العشرين في مقال لحسن الشريف بعنوان (تبسيط قواعد اللغة العربية) نشر في مجلة الهلال العدد (٤٦) عام ١٩٣٨م. والتجديد: رد في منتصف القرن العشرين عنوانا لعدد من الكتب منها كتاب شوقي ضيف (تجديد النحو). والتيسير: ورد في ثانيا كتاب إبراهيم مصطفى، واستخدمه شوقي ضيف عنوانا لكتابه (تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا). (بسندي، خالد بن عبد الكريم، محاولات التجديد والتيسير في النحو العربي (المصطلح والمنهج: نقد ورؤية) مجلة الخطاب الثقافي، العدد الثالث، ٢٠٠٨م)

(٢) صاري، تيسير النحو: موضة أم ضرورة؟، ص ١١٩

(٣) بسندي (خالد بن عبد الكريم) محاولات التجديد والتيسير في النحو العربي، ص ٨

وكي يكون مفهوم التجديد أكثر وضوحاً، يجب علينا أن نفرق بين النحو العلمي والنحو التعليمي، فالنحو العلمي: يقوم على نظرية لغوية تنشُد الدقة في الوصف والتفسير، وتتخذ لتحقيق هذا الهدف أدق المناهج. فهو نحو تخصصي ينبغي أن يكون عميقاً مجرداً، يدرس لذاته، وتلك طبيعته، أما النحو التعليمي: فيمثل المستوى الوظيفي النافع لتقويم اللسان، وسلامة الخطاب، وأداء الغرض، وترجمة الحاجة. فهو يركز على ما يحتاجه المتعلم، يختار المادة المناسبة من مجموع ما يقدمه النحو العلمي، مع تكييفها تكييفاً محكماً طبقاً لأهداف التعليم وظروف العملية التعليمية. فالنحو التربوي يقوم على أسس لغوية ونفسية وتربوية، وليس مجرد تلخيص للنحو العلمي. فعلى هذا المستوى، ينبغي أن تنصب جهود التيسير والتبسيط.<sup>(١)</sup> وما يلاحظ على أكثر دعوات التجديد خصوصاً الأولى منها أنها اقتصرَت على تجديد النحو التعليمي وتيسيره للتلاميذ.

ونجد أن دعوات تجديد النحو أو تيسيره تخلط بين هذين المصطلحين وأهداف تجديد كل منهما، فكل دعوة للحذف أو الإيجاز أو الشرح والتقريب هي دعوة لتيسير تعليمية النحو لا تجديد في علم النحو.

ودعوات تجديد النحو أكثر من تُعرض في هذا البحث الموجز، وقد استثنيت من ذلك الكتب التي اعتمدت على الإيجاز والحذف أو تنسيق قواعد النحو في جداول أو الاقتصار على تغيير الكلمات في الشواهد فيضعون مكان (زيد)؛ (محمد)، ومكان (ضرب)؛ (شرب). ومن أبرز الدعوات التي أفرد مؤلفوها كتباً تستقل بموضوع تجديد النحو العربي أو تطويره أو تيسيره أو نقده وتحليله:

(١) صاري(محمد) تيسير النحو: موضة أم ضرورة؟ ص ١١٩

١- ابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢هـ)، (الرد على النحاة) حققه الدكتور شوقي ضيف لأول مرة عام (١٩٤٧م)<sup>(١)</sup> ويعتمد رد ابن مضاء على النحاة في رفض نظرية العامل فيقول في مقدمته: "وقصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه، فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي، وعيروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا (ضرب زيد عمرا) أن الرفع الذي في زيد والنصب الذي في عمرو إنما أحدثه (ضرب).. وهذا بيّن الفساد"<sup>(٢)</sup> كما دعا إلى وإلغاء العلل الثواني والثالث، وإلغاء القياس والتمارين غير العملية ومنع التأويل والتقدير في العبارات.

٢- إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو ١٩٣٧م) وبينه أيضا على رفض نظرية

(١) يقول محمد عابد الجابري أن كتاب ابن رشد سابق زمنيا لكتاب ابن مضاء الذي يرجع تأليفه إلى سنة ٥٨٠هـ أي إلى ثلاثين سنة بعد كتاب ابن رشد والمشروع الذي اقترحه ابن رشد يختلف تمام الاختلاف عن مشروع ابن مضاء، بل هو يتجاوز إلى درجة تصبح المقارنة بينهما ممتنعة. وابن رشد (ت. ٥٩٥هـ - ١١٩٨م) معاصر لابن مضاء ألف كتابه (الضروري في صناعة النحو) (١١٥٥ - ٥٥٠هـ) وفكرته كما يقرها ابن رشد في مطلع كتابه: "الغرض من هذا القول أن نذكر من علم النحو ما هو كالضروري لمن أراد أن يتكلم على عادة العرب في كلامهم ويتحرى في ذلك ما هو أقرب إلى الأمر الصناعي وأسهل تعليما وأشد تحصيلًا للمعاني" فهو يندرج تحت كتب النحو الوظيفي. (انظر: ابن رشد، الضروري في صناعة النحو، ت. منصور علي عبد السميع، دار الفكر العربي، ط ١، ٢٠٠٢م، و محمود السيد، ابن رشد والضروري في صناعة النحو، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، ع. ٨، ج. ٣، ص ٦٣٩)

(٢) ابن مضاء (الرد على النحاة) ت. شوقي ضيف، دار المعارف، ١٩٨٢م، ص ٧٦.

العامل والتوسع في الإعراب التقديري، ويرى أن علامات الإعراب يجب أن تدرس على أنها علامات للمعاني وهو يقرر أن الضمة علم الإسناد ودليل على أن الكلمة مرفوعة، يراد أن يسند إليها ويتحدث عنها، والكسرة علم الإضافة، وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها بأداة أو بغير أداة، ولا يخرج كل منهما عن هذه إلا أن يكون في بناء أو إتباع، وللإعراب الضمة والكسرة فقط، وليستا أثرا لعامل من اللفظ، بل هما من عمل المتكلم ليدل بما على معنى في تأليف الكلام؛ فالفتحة عنده لا تدل على معنى كالضمة والكسرة، فليست بعلم إعراب، ولكنها الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب، التي يجبون أن يشكل بها آخر كل كلمة في الوصل ودرج الكلام، فهي في العربية نظير السكون في لغتنا العامية.<sup>(١)</sup>

٣- شوقي ضيف، في مقدمة تحقيقه لكتاب ابن مضاء مؤيدا له في آراءه وداعيا إلى الاستجابة لدعوة ابن مضاء ووضع تصنيف جديد للنحو، وفي كتابه؛ تجديد النحو، (١٩٨٢م)، وأهم أسس تجديد النحو في كتابه:

- إعادة تنسيق أبواب النحو.
- إلغاء الإعرابين التقديري والمحلي، وحذف أبواب كثيرة لها علاقة بهذا الباب.
- الإعراب لصحة النطق.
- وضع ضوابط وتعريفات دقيقة.
- حذف زوائد كثيرة.

(١) مصطفى إبراهيم إحياء النحو، القاهرة، ط٢، ١٩٢٢م، ص ٥٠

## ● استكمالات لنواقص ضرورية.

٤- **تمام حسان**، دعا لتجديد النحو في كتابيه: العربية بين المعيارية والوصفية، ١٩٥٨م، واللغة العربية معناها ومبناها ١٩٧٣م وانتقد في كتابيه تقديس القواعد بعد أن كانت خاضعة للنص، ويؤيد ابن مضاء في رفضه للعامل ويرى ألا عامل في اللغة والمقصود من أي حركة إعرابية هو الربط بينها وبين معنى وظيفي خاص، والشرط الوحيد في كل ذلك أن يكون هناك ارتباط تام بين اختلاف الحركات واختلاف الأبواب<sup>(١)</sup>، واتبع المنهج الوصفي في دراسته للغة في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها ويعدها أجراً محاولة شاملة لإعادة ترتيب الأفكار اللغوية بعد سيبويه وعبد القاهر الجرجاني<sup>(٢)</sup>. ويرى أن التعليق هو الفكرة المركزية في النحو العربي، وأن فهم التعليق على وجهه كافٍ للقضاء على خرافة العمل النحو والعوامل النحوية، والتعليق يحدد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السياق ويفسر العلاقات بينها بصورة أوفى<sup>(٣)</sup>.

٥- **مهدي مخزومي**، في كتاب (في النحو العربي نقد وتوجيهه، ١٩٦٤م) ويرى أنه ليس من وظيفة النحوي أن يفرض على المتكلمين قاعدة ولا أن يخطئ لهم أسلوباً لأن النحو دراسة وصفية تطبيقية، وأن تيسير النحو لا يقوم على الاختصار، ولا على حذف الشروح النحوية والتعليقات والحواشي التي تملأ بطون كتب النحو،

(١) حسان(تمام) اللغة العربية بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، ط٤، ٢٠٠٠م، ص٤٩

(٢) حسان(تمام) اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط٤، ٢٠٠٤م، ص١٠

(٣) السابق: ص١٨٩

ولكنه عرض جديد لموضوعات النحو من خلال إصلاح شامل لمنهج الدرس النحوي وموضوعاته. وأهم هذه الإصلاحات، وأولها بالعبارة؛ تخلص النحو مما علق به من شوائب وفلسفة حملتها فكرة العامل، تلك الفكرة التي حرفت النحو عن مساره، فتحول شيئاً فشيئاً إلى درس ملفق غريب، ليس فيه من سمات الدرس اللغوي إلا مظهره وشكله، مما أصبح به النحو درساً في الجدل يعرض النحاة فيه قدراتهم على التحليل العقلي<sup>(١)</sup>. ويتتقد الاتجاه القديم في الدرس النحوي فكل النحو أسس على أصول غير سليمة، وكل شيء تحدث عنه القدماء لا صلة له بالدرس اللغوي أو النحوي. ويرى أن الدرس النحوي ينبغي أن يعالج جانبين مهمين؛ الجملة من حيث تأليفها ونظامها وما يعرض على الجملة من معانٍ تؤديها كالتركيب وأدواته. وهو يتبع إبراهيم مصطفى في أن الضمة علم الإسناد والكسرة علم الإضافة، وليستا أثراً للعامل من اللفظ؛ بل هما من عمل المتكلم ليبدل بهما على معنى في تأليف الكلام؛ والفتحة لا تدل على معنى، ولكنها الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب.

٦- إبراهيم السامرائي، في (النحو العربي نقد وبناء، ١٩٦٨م) أبطل مسألة العلة والعامل، وأخذ بالمنهج الوصفي في دراسته للغة، واستفاد من دراسة تمام حسان في كتابه الأصول، وقد قسم كتابه إلى قسم لغوي يدرس أصوات العربية والكلمة وبنائها والأسماء وما تشتمل عليه، وقسم نحوي يدرس أنواع الجملة والأفعال

(١) مخزومي (مهدي) في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد، بيروت، ط ٢، ١٩٨٦م،

وأنواع الإعراب والمرفوعات والمنصوبات والجر والتوابع، ويقول أن هذه هي المواد التي ينبغي لطالب النحو أن يتزود بها، ولكن ذلك لا يعني عن معرفة النحو القديم معرفة جيدة تقف على الأصول والفروع وعلى الأساليب التي درج عليها الأقدمون.<sup>(١)</sup>

٧- **عبد الراجحي**، في كتاب (النحو العربي والدرس الحديث، ١٩٧٩م) ويشير فيه أننا في حاجة ملحّة للبحث في منهج النحويين، والبحث عن منهج نحوي جديد، وأن الذي لا شك فيه أن رفض الجديد من منطلق الجهل به شيء لا يقبله العلم ولا تقبله الطبيعة الإنسانية<sup>(٢)</sup>، ويناقش الكتاب ملابسات نشأة النحو العربي واختلاطه بالفقه وأصوله، ثم يعرض موقف المنهج الوصفي من هذا النحو، ثم يفرد فصلاً كاملاً لقضية صلة النحو العربي بالمنطق الأرسطي، وأخيراً يعرض أصول نظرية النحو التحويلي وطريقته في التحليل، ثم للجوانب التحويلية في النحو العربي.

٨- **أحمد عبد الستار الجواربي**، في كتاب (نحو التيسير ١٩٨٤م) وقد انتقد مبالغة النحويين في الاهتمام بالتقدير والعوامل وما يتبع ذلك من تكلف في التأويل وتعسف في التقدير، ولكنه لا يجد أن البحث في عوامل الإعراب وفي أسباب ظواهره عملاً عقيماً على الإطلاق ولا هو معدوم الفائدة بحد ذاته، ولكنه يكون

(١) السامرائي (إبراهيم) النحو العربي نقد وبناء، دار الصادق، بيروت، ١٩٦٨م، ص ١٠

(٢) الراجحي (عبد) النحو العربي والدرس الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٩٧م،

كذلك إذا انحرف عن طبيعة الدراسة اللغوية<sup>(١)</sup>، وانتقد اتخاذ النحويين الأمثلة المصنوعة التي ليست من كلام العرب وغلبة المنطق، وتأثرهم بالفقهاء في استخدام القياس والإجماع، وتجاهل طبيعة البحث اللغوي الذي يعتمد على البحث والاستقراء والملاحظة واستخلاص النتائج، ودعا إلى إعادة استخلاص القواعد النحوية من النصوص الموجودة بين أيدينا من عصور الاستشهاد التي أقرها النحويون.

٩- **عبدالقادر الفاسي الفهري**، (اللسانيات واللغة العربية، نماذج تركيبية ودلالية، ١٩٨٥م) يدعو إلى الاستفادة من النظريات اللسانية الحديثة في تجديد النحو وضرورة التزام المنهج العلمي السليم في انتقاد التراث أو وصف الظواهر اللغوية، ويقدم في كتابه نماذج تطبيقية للغة العربية مستفيدا من النظريات اللسانية الحديثة التي تحولت إلى العناية بالنحو على وجه الخصوص، ويمكن أن يؤخذ كتابه كمادة أولى أو نظرية تستثمر في حصر أهداف كتاب مدرسي لقواعد اللغة العربية<sup>(٢)</sup>.  
ويجد أن النحو التقليدي لا يزودنا بكل ما نحن في حاجة إليه، بل لا نحتاج بالضرورة إلى مفاهيم القدماء وأصولهم" وأن الآلة الواصفة الموجودة عند القدماء ليس لها أي امتياز في وصف العربية، بل هي غير لائقة في كثير من الأحوال"<sup>(٣)</sup>

(١) الجواربي(أحمد عبد الستار) نحو التيسير دراسة ونقد منهجي، الجمع العلمي العراقي،

١٩٨٤م، ص٤٩

(٢) الفهري(عبد القادر الفاسي) اللسانيات واللغة العربية، نماذج تركيبية ودلالية، ج٣، دار

توبوقال، الدار البيضاء، ط٤، ٢٠٠٠م، ص٣٢

(٣) السابق:ص٦١

ولكن يمكن ذكر آراء النحويين القدماء على سبيل الاستئناس.

١٠- أحمد عبد العظيم عبد الغني، في كتاب (القاعدة النحوية، دراسة نقدية تحليلية، ١٩٩٠م) ويوضح في هذه الدراسة مدى فقد صناعة النحويين لمبدأ اطراد القوانين ونقض بعضها بعضاً، واصطدام القاعدة مع ما أسست من أصول، ورتب البحث تبعاً لأبواب النحو التقليدي مناقشا صور العلاقات بين القواعد والأصول والاستعمال. ومتبعاً نهج تمام حسان في كتابه الأصول، ويقرر أن النحويين لم يلتزموا بأصول الصناعة وضوابط العلم وأن قواعد النحو العربي متناقضة، ويثبت ذلك بالتحليل والنقد في باب البناء والإعراب والتعريف والتنكير والضمير والتنوين والتوابع والرتبة، مبيناً وجود قواعد وأصول تنقضها قواعد وأصول، وقواعد وأصول لا يؤيدها الاستعمال.<sup>(١)</sup>

١١- يوسف الصيداوي، يعيد صوغ قواعد اللغة العربية في كتاب (الكفاف، ١٩٩٩م) ويدعو إلى قراءة التراث واستلال القاعدة منه، خالصة من كل ما يحيط بها من تشعب الآراء، وأن النحو لا ييسر، وأن الذي يستطاع إنما هو إعادة صوغ القاعدة. وقواعد اللغة كما يقول مستغنية عن النحو استغناء الماء عن تحليل عناصره، وكتابه ليس موجزا في قواعد العربية بل هو قواعد العربية تامة غير منقوصة استخلصها من خلافات النحويين وتنازعهم.<sup>(٢)</sup>

(١) عبد الغني (أحمد عبد العظيم) القاعدة النحوية دراسة نقدية تحليلية، دار الثقافة، القاهرة،

١٩٩٠م، ص ١٣

(٢) الصيداوي (يوسف) الكفاف، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٦م، ط ٢، ص ٢٨

١٢- زكريا أوزون في كتابه (جنابة سيويه، الرفض التام لما في النحو من أوهام ٢٠٠٢م) يطرح عددا من الأسئلة يحاول الإجابة عليها. هل قواعد اللغة العربية منطقية؟ و هل قواعد اللغة العربية عقلانية؟ هل يتقن ناطقو اللغة العربية قواعد لغتهم؟ وماذا أخفق و يخفق الطلاب -على اختلاف مستوياتهم العلمية- بفهم و تطبيق قواعد النحو العربي؟ ثم لماذا نشأت اللهجات العربية في مختلف أرجاء الوطن العربي و لم تعتمد قواعد اللغة العربية؟ وهل نجح سيويه و أتباعه و كل أهل مدارس النحو في عقلنة قواعد اللغة العربية؟ ويرى المؤلف إن قواعد العربية لم يضعها العرب "والسبب ببساطة يعود إلى أن سيويه -كونه فارسي الأصل- قام بوضع قواعد لأمثاله في ذلك الوقت كي لا يلحنوا في لفظ كلمات اللغة العربية"<sup>(١)</sup> وبينما يجد أكثر دعاة التجديد أن صعوبة النحو تكمن في المبالغة في إخضاعه لمقاييس المنطق يجد أوزون أن النحو العربي غيري منطقي البتة. ويتبع أسلوبا ساخرا مستفزا من معطيات النحو العربي<sup>(٢)</sup> ولم يلتزم في نقده بأي منهج علمي محدد.

(١) أوزون(زكريا) جنابة سيويه، الرفض التام لما في النحو من أوهام، رياض الريس، بيروت،

ط١، ٢٠٠٢م، ص١٧

(٢) يقول معلقا على قول امرئ القيس:

له أبطالا ظي و ساقا نعامة \*\*\*\*\* وإرخاء سرحان و تقريب تتفل

"إذا نجح القارئ في فك رموز و معاني تلك المفردات و الكلمات وجد نفسه أمام صورة رائعة من

أفلام الكارتون في أيامنا هذه و التي يمكن للكومبيوتر أن يرسمها لنا لإمتاع أطفالنا. تخيل

حصاناً له خاصرتا غزالٍ و ساقا نعامةٍ و جري الذئب أو الثعلب (جامع الأوصاف) ولعل في

فيلم (حرب النجوم) ما يوضح الفكرة التي نحاول شرحها. "ص٢٠

١٣- خليل كلفت، في كتابه (من أجل نحو جديد، ٢٠٠٨م) الذي يحاول فيه إثبات خطأ تقسيم الجملة العربية إلى جملة اسمية وجملة فعلية، كما يفعل النحو العربي. وهو ينتهي إلى أن الجملة العربية الواحدة تنقسم إلى "ركنين" وحيدين هما المسند إليه (الفاعل) والمسند (الخبر) وإلى أن المسند هو كل ما نثبته للمسند إليه أو ننفيه عنه، أي كل ما يرد في الجملة غير المسند إليه. ويناقش الكتاب مفهوم "المسند إليه" الذي يشمل كل ما يسمى بمرفوعات الأسماء باستثناء الخبر. ويناقش ما يسمى بالأفعال والحروف الناسخة ويمكن القول إن إصلاح مفهوم الخبر في النحو العربي هو المحور الحقيقي لهذا الكتاب. ولأن الخبر هو كل ما نثبته للمسند إليه أو ننفيه عنه، شاملاً كل عناصر الجملة غير المسند إليه، صار من الضروري التوصل إلى مفاهيم ناجعة عن عناصر الجملة التي يتكون منها الخبر وهي الفعل والمفعول به و متمم الفاعل و متمم المفعول به والظرف.<sup>(١)</sup>

١٤- رابع بومعزة، صدر له حديثاً كتاب (تيسير تعليمية النحو، رؤية في أساليب تطوير العملية التعليمية من منظور النظرية اللغوية، ٢٠٠٩م) والكتاب يدرس النحو التعليمي وتطويره في ضوء الدراسات اللسانية الحديثة، وهو يبحث في صور الجملة والوحدة الإسنادية الوظيفية، ويؤكد على أن يمتلك معلم النحو الخبرة الكافية بنظام اللغة المراد تعليمها وكذلك طرائق تحليلها، وأن يكون على قدر كاف من الإطلاع على ما جدّ في اللسانيات الحديثة، يقول: "فأردنا أن يكون

(١) كلفت(خليل) من أجل نحو جديد، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٨م، ص ٥

القدر الكافي من الإطلاع موصولاً أساساً بالكفاية اللغوية<sup>(١)</sup> والتبليغية التي هو منوط بإكسابها متعلميه، انطلاقاً من أن فروع اللغة جميعها متضافرة ومتعاونة على الغرض الأصلي منها، وهو إقدار المتعلم على أن يستخدم اللغة استخداماً صحيحاً للإفهام والفهم<sup>(٢)</sup> ثم يذكر كيفية الوصول إلى الكفاية التبليغية والأداء الكلامي الذي يجب على معلم النحو أن يتسلح به. ويقدم مشروعاً مقترحاً لتيسير النحو في دروس الجملة والوحدة الإسنادية الوظيفية.

إضافة إلى هذه الكتب التي دعت لتجديد النحو أو نقده وتيسيره؛ أكد كثير من اللغويين و الباحثين على أهمية النظر في النحو العربي وحل إشكاله في ثنايا كتبهم ومقالاتهم؛ من ذلك؛ مختار عمر في كتابه (البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر، ١٩٧١م) محمد شوقي أمين، في مقاله (نحو تيسير النحو، ١٩٧٧م) وكمال بشر في كتاب اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم، ١٩٩٩م). كما ظهر عدد من الدراسات التقييمية لمحاولات تجديد النحو تتبعتها بالنقد والتحليل، وانبرى للرد على دعاة التجديد كثيرين بل لقد كانت سجالاتاً بين المجددين والتقليديين، وعدوها طعناً في

(١) الكفاية اللغوية كما يعرفها تشومسكي "هي معرفة المتكلم المستمع المثالي للغة" أي القدرة التي يمتلكها المتكلم المستمع المثالي للغة، والتي تحول له إنتاج عدد لا حصر له من جمل لغة بيئته الأولى اعتماداً على الإمكانيات الكامنة عنده، حتى إنه يستطيع بالمخترن الذي لديه أن يفهم جملاً ووحدات إسنادية لم يسبق له أن سمعها أو قرأها. وهي المعرفة التي لكل من المتكلم والمستمع. وهذه المعرفة تتمثل في مجموعة قواعد لغوية عامة متشكلة في ذهن الإنسان، وهي التي تمكنه من اكتساب أية لغة بشرية على وجه الأرض. (بومعزة، رابع، ص ٣٥)

(٢) بومعزة (رابع) تيسير تعليمية النحو، رؤية في أساليب تطوير العملية التعليمية من منظور

النظرية اللغوية، عالم الكتب، القاهرة، ط ١، ٢٠٠٩م، ص ٣٤

ميراث السلف وكأنه غير قابل للنقد، وافتقرت مناقشة تجديد النحو للمنهج الموضوعي وصارت ميدانا للتراشق بالتهمة أحيانا، وخير مثال على ذلك الرد على كتاب إحياء النحو للدكتور محمد عرفة الأستاذ بجامعة الأزهر في كتابه النحو و النحاة بين الأزهر و الجامعة<sup>(١)</sup>

### أهم محاور دعوات تجديد النحو

#### – إلغاء نظرية العامل

يعرّف الجرجاني العامل بقوله: "العامل ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب"<sup>(٢)</sup> وهو نوعين لفظي ومعنوي "وإنما قال النحويون عامل لفظي وعامل معنوي؛ ليروك أن بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه؛ كمررت يزيد، وليت عمرا قائم. وبعضه يأتي عاريا من مصاحبه لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم"<sup>(٣)</sup>

(١) في رده على إبراهيم مصطفى يقول محمد أحمد عرفة وقد عزم على نقد الفكرة وترك صاحب الفكرة: " وأنه مدرك مذاهب النحاة على ما هي عليه من حق وسمو، وإنما شوهها ومسخها عن علم، ونسب للنحاة التقصير عن علم وانتحل مذاهبهم عن علم، وحرّهم بها عن علم بأنها من أسلحتهم وأفسد ما أفسد من قواعد اللغة عن علم وعن قصد، وآمنت أن الدكتور طه حسين حينما أثنى على الكتاب كان متآمرا مع المؤلف على إخفاء الحق وستر الواقع للطعن في ميراث السلف والإعلاء من شأن تفكيرهم الحديث" (عرفة، محمد أحمد، النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، دت. ص ١١ وهذا الاقتباس مثال صريح على ردود الفعل اتجاه تجديد النحو أو محاولة المساس به، وكأن للنحو حراس يذودون عنه من المعتدين، وصارت المسألة خارج نطاق العلم ومنهجه.

(٢) الجرجاني، التعريفات، ص ١٣٩

(٣) ابن جني، الخصائص، ج ١، ص ١٠٩

ويقسم الجرجاني العامل اللفظي إلى سماعي: وهو ما صح أن يقال فيه هذا يعمل كذا وهذا يعمل كذا وليس لك أن تتجاوزها، كقولنا إن الباء تجر ولم تجزم وغيرهما. أو قياسي: وهو ما صح أن يقال فيه كل ما كان كذا فإنه يعمل كذا كقولنا غلام زيد لما رأيت أثر الأول في الثاني وعرفت علتة قست عليه ضرب زيد وثوب بكر.

والعامل المعنوي هو الذي يظهر أثره على بعض الكلمات في الجمل ولا وجود له في ظاهر القول. وهي موضع اختلاف كبير بين النحويين، وتقع العوامل المعنوية عن البصريين في شيئين؛ رافع المبتدأ، ورافع الفعل المضارع، وعند الأخفش رافع الصفة.<sup>(١)</sup>

ويرى النحويون أن العامل اللفظي هو الأصل لأنه الأقوى، لأنه محسوس يدرك بالسمع ولذا دخل جميع أبواب النحو فمنه: الأفعال، والحروف، والأسماء. لكنها ليست متساوية في العمل، فعلى حين أن الأفعال هي العوامل الأصول، فإن القسمين الآخرين فرعان لها، "بل يوجبون تعليل عمل الاسم والحرف، ويبني النحويون على أصالة عمل الفعل وجوب انحطاط الاسم والحرف عن الفعل إذا عملا تحقيقا لفرعيتهما."<sup>(٢)</sup>

ويرفض ابن مضاء نظرية العامل ويدعو إلى تخلص النحو العربي منه. ويجد أنه مما يستغني النحوي عنه، ولكن النحويين أجمعوا على الخطأ فيه "من ذلك ادعائهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي

(١) عمارة (خليل أحمد) العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي، جامعة

البرموك، ١٩٨٥م، ص ٦٠

(٢) الملخ (حسن خميس) نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق، ط ١، ٢٠٠١م،

ومعنوي"<sup>(١)</sup> ومذهب أهل الحق في نظره أن ما ادّعى النحويون من أن حركات الإعراب من أثر العامل إنما هو من فعل الله، ولو نسبت للإنسان كسائر أفعاله الاختيارية كما قال ابن جني. ويسخر ابن مضاء من النحويين بعد أن يورد آرائهم في العامل فيقول: "وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل"<sup>(٢)</sup> ويرى شوقي ضيف أن ابن مضاء بتأثير من نزعتة الظاهرية ردّ بهذا الكتاب على نحة المشرق.<sup>(٣)</sup>

ويوهم ابن مضاء القارئ بأن ابن جني يرفض نظرية العامل بذكره لقوله: "ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره"<sup>(٤)</sup> بينما واقع كُتِبِ ابن جني يعارض هذا الكلام بل وسياق الكلام الذي اقتبس ابن مضاء يثبت ذلك ومن كلام ابن جني الذي يدل على تأييده لنظرية العامل النحوي "وإنما نقول في رفع المبتدأ إنه إنما وجب ذلك له من حيث كان مسندا إليه عاريا من العوامل اللفظية قبله فيه وليس كذلك الفاعل لأنه وإن كان مسندا إليه فإن قبله عاملا لفظيا قد عمل فيه"<sup>(٥)</sup> وقوله: "أن الأسماء لا تنتصب إلا بناصب لفظي فكذلك الأفعال لا تنتصب إلا بناصب لفظي فأما من ادعى انتصاب شيء من الكلام بالمعنى دون اللفظ فقد وجب عليه من إقامة الدلالة على ذلك"<sup>(٦)</sup>

(١) ابن مضاء، الرد على النحاة، ص ٧٦

(٢) ابن مضاء، الرد على النحاة، ص ٧٨

(٣) ضيف (شوقي) مقدمة كتاب الرد على النحاة، ص ١٦

(٤) ابن جني، الخصائص، ج ١، ص ١١٠

(٥) السابق: ص ١٩٦

(٦) ابن جني، أبو الفتح عثمان، سر صناعة الإعراب، دار القلم، دمشق، ١٤٠٥هـ

١٩٨٥م، ط ١، ت. د. حسن هندواوي، ج ١، ص ٢٧٦

ويريد ابن مضاء أن يصل إلى أن النحو العربي لا يحتاج إلى ما سماه النحويون بالعامل ولكن الفاعل مرفوع لأنه فاعل والمفعول منصوب لأنه مفعول وكلها متعلقة بالفعل لأنها مثل المجرورات، فهو بذلك فقط يرفض ما اصطلاح عليه النحاة. تسمى العامل ولكنه لا يلغي عمله ويعد المعمول متعلق في قوله: " " وأنا في هذا الباب لا أخالف النحويين إلا في أن أقول: علّقت، ولا أقول: أعملت " (١)

ويذكر تمام حسان سبب رفضه للعامل: "إن المعروف في كل منهج علمي من مناهج البحث في الوقت الحاضر يعنى أولا وآخرا بالإجابة عن "كيف" تتم هذه الظاهرة أو تلك، فإذا تعدى هذا النوع من الإجابة إلى محاولة الإجابة عن "لماذا؟" تتم هذه الظاهرة أو تلك، لم يعد هذا منهجا علميا، بل لا مفر من وصفه بالحسد والتخمين، وتفسير الإرادة والبحث عن الحكمة الإلهية في وجود هذه الظواهر".

ويعلق عبد القادر الفاسي على ذلك بقوله: "أن تمام حسان لا يدلنا على مرجع في الموضوع نسترشد به، لأن هذا شيء "معروف" كما يقول. وطبعاً نحن لا نعرف هذا، بل نعرف عكسه، ونعرف أن النظرية العلمية يجب أن ترقى إلى مستوى تفسيري، ولا تكتفي بالملاحظة الخارجية في جميع الأحوال بل تبحث في الكيف وفيما وراء الكيف. فأين هذا العلم "المعروف" كما يعرفه تمام حسان؟" (٢) ويؤكد ذلك أنه لا يكون النشاط العقلي للإنسان علما بالمعنى الصحيح، إلا إذا استهدف فهم الظواهر وتعليلها ولا تكون الظاهرة مفهومة إلا إذا توصلنا إلى معرفة أسبابها، ومعرفة أسباب الأشياء إرضاء للميل

(١) ابن مضاء، الرد على النحاة، ص ٩٤

(٢) الفهري (عبد القادر الفاسي) اللسانيات واللغة العربية، ج ٣، ص ٥٨

الظواهر هي التي تمكننا من أن نتحكم فيها على نحو أفضل.<sup>(١)</sup> والعامل تفسير وتعليل للظاهرة اللغوية التي توصل النحويون إليها باستقراء لغة العرب وهي مقبولة صحيحة ما لم يقدم غيرهم تفسيراً خيراً أفضل من التفسير بنظرية العامل، ولا يمكننا رفضها دون دليل لأن العلم مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالبحث عن أسباب الظواهر.

ويتبع ابن مضاء في رفضه لنظرية العامل شوقي ضيف ولكنه لا يقدم تفسيراً بديلاً عن التفسير بنظرية العامل، أما إبراهيم مصطفى فيقرر أن الحركات الإعرابية ليست من أثر عامل بل هي علامات على معان، فالضمة علم الإسناد والكسرة علم الإضافة والفتحة لا تدل على شيء. ويتفق معه في ذلك مهدي مخزومي لكنه يرى أن الفتحة علامة لكون الكلمة ليست بمسند إليه ولا مضاف<sup>(٢)</sup>. ويعتبر تمام حسان أن العمل النحوي خرافة، ويجعل فكرة التعليق بديلاً لها فيقول: "وفي رأبي - كما في رأي عبد القاهر على أقوى احتمال- أن التعليق هو الفكرة المركزية في النحو العربي، وأن فهم التعليق على وجهه كاف وحده للقضاء على خرافة العمل النحوي"<sup>(٣)</sup> ومصادر القرائن النحوية التي يقررها تمام حسان في كتاب الخلاصة؛ هي النظام الصوتي الذي يقدم للنحو حركات الإعراب، والصرفي الذي يقدم أصل الوضع والاشتقاق، والنحوي يتناول المفردات من حيث علاقتها بالمفردات الأخرى، ودلالة السياق التي تتمثل في علاقة المعاني ببعضها، والقرينة الحالية التي تكون من خارج الكلام لأنها دلالة الوضع السائد أثناء

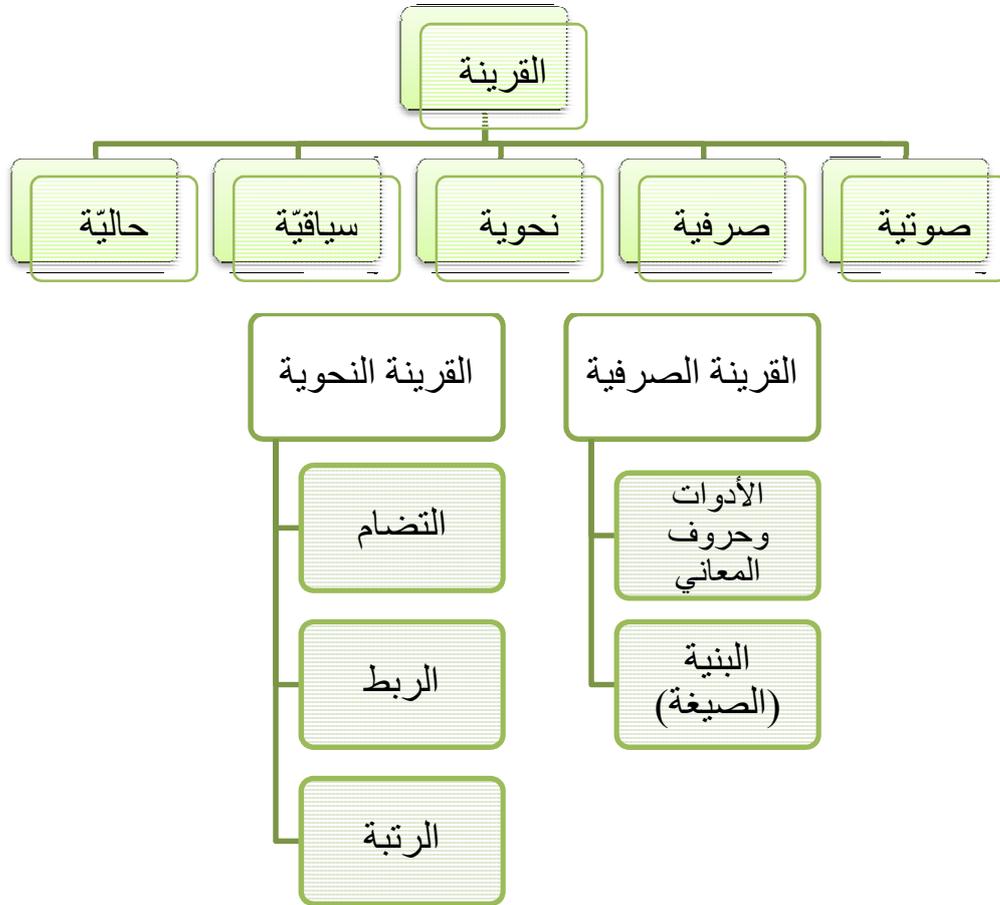
(١) زكريا(فؤاد)التفكير العلمي، ص ٣٢

(٢) مخزومي(مهدي) في النحو العربي نقد وتوجيه، ص ٨١

(٣) حسان(تمام) اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٨٩

التكلم<sup>(١)</sup> ويمكننا توضيح ذلك بصورة مبسطة في الرسم البياني التالي والمستوحى من

كتاب الخلاصة النحوية لتمام حسّان:



ويطبق تمام حسّان نظام القرائن النحوية التي تتعدد في نطاق الجملة للكشف عن المعنى والتي اقترحها بديلا للعامل في كتابه الخلاصة النحوية، وأجدها أكثر تعقيدا من نظرية العامل نفسه.

### -إلغاء الإعرابين: التقديري والخلّي:

يختلف النحويون في تحديد مفهوم واحد للإعراب وتباين تصوراتهم لاختلاف مفهومهم من غاية الإعراب، وللوصول إلى تصور مشترك لأي مصطلح نحتاج إلى

(١) حسّان(تمام) الخلاصة النحوية، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٠م، ص٢٤

الاتفاق على المنطلقات الأساسية لهذا المصطلح من جهة وعلى طبيعته وكيفية عمله من جهة أخرى، ومن خلال تعريفاتهم للإعراب نفهم مدى قبولهم أو رفضهم لفكرة العامل.<sup>(١)</sup> فالكفوي يعرف الإعراب عند النحويين القدماء بأنه أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة، ثم يذكر تفصيل لأشكال الإعراب عند عامة النحويين وله معنيان: عام وهو ما اقتضاه عروض معنى بتعلق العامل، ليكون دليلاً عليه فإن لم يمنع من ظهوره شيء فلفظي وإن منع فإن كان في آخره فتقديري أو في نفسه فمحلي. فالمانع من الإعراب في المحلي مجموع الكلمة لبنائه بخلاف المانع في التقديري فإنه الحرف الأخير. ثم المحلي في الأسماء والمضمرات المبنية؛ كالموصلات وأسماء الإشارات والأفعال الماضية والجمل والحروف. والتقديري في الأسماء التي في أواخرها ألف مقصورة.<sup>(٢)</sup>

ويبين الزجاجي أهمية الإعراب فيقول: "إن الأسماء لما كانت تعنورها، المعاني وتكون فاعلة ومفعولة، ومضافة، ومضافاً إليها، ولم يكن في صورها، وأبنيتهما أدلة على هذه المعاني، بل كانت مشتركة، جعلت حركات الإعراب فيها تتبى عن هذه المعاني، فقالوا: ضرب زيد عمراً، فدلوا برفع زيد على أن الفعل له، وبنصب عمرو على أن الفعل واقع به. وقالوا: ضرب زيد؛ فدلوا بتغيير أول الفعل، ورفع زيد على أن الفعل ما لم يسم فاعله، وأن المفعول قد ناب منابه. وقالوا: هذا غلام زيد؛ فدلوا بخفض زيد على إضافة الغلام إليه. وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها؛

(١) الحجيلان (خالد بن صالح) اتجاهات البحث في قضية الإعراب عند اللغويين العرب المحدثين،

مخطوط (رسالة ماجستير) جامعة الملك سعود، الرياض، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م، ص ٤

(٢) الكفوي (أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني) الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية،

تح. عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٨م، ص ١٤٤

ليتسعوا في كلامهم، ويقدموا الفاعل إذا أرادوا ذلك، أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه،  
وتكون الحركات دالة على المعاني"<sup>(١)</sup>

ويخالفهم في ذلك المستنير قطرب الذي يرى أن الإعراب لا يدل على معان محددة وإنما كي يستطيع المتكلم إدراج كلامه بسهولة وسرعة لأن التساكين يضطره للتوقف بعد كل كلمة، يقول: "وإنما أعربت العرب كلامها؛ لأن الاسم في حالة الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقباً للإسكان؛ ليعتدل الكلام؛ ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن، ومتحركين وساكن، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو كلمة، ولا في حشو بيت، ولا بين أربعة أحرف متحركة؛ لأنهم في اجتماع الساكنين يبطؤون، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون، وتذهب المهلة في كلامهم، فجعلوا الحركة عقب الإسكان"<sup>(٢)</sup>  
ولم يتبع قطرب في رأيه من المحدثين غير إبراهيم أنيس وعبد الرحمن السيّد.<sup>(٣)</sup>

ودعا شوقي ضيف إلى إلغاء الإعرابين التقديري والمحلي، يقول: "فلا داعي لأن يقال في مثل: "جاء الفتى": الفتى فاعل مرفوع بضمه مقدره منع من ظهورها التعذر، ولا في مثل: "جاء القاضي": القاضي فاعل مرفوع بضمه مقدره منع من ظهورها الثقل، بل يُكتفى في مثل الفتى والقاضي بأن كلا منهما فاعل فحسب، وأيضاً فلا داعي لأن يقال

(١) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص ٦٩

(٢) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص ٧٠

(٣) الياسري(علي مزهر) الفكري النحوي أصوله ومناهجه، الدار العربية للموسوعات، بيروت،

في مثل: "هذا زيد": هذا مبتدأ مبني على السكون في محل رفع بل يُكتفى في مثله بأن يقال: هذا مبتدأ فحسب، وبالمثل لا داعي أن يقال في مثل: "زيد يكتب الدرس" إن جملة يكتب الدرس في محل رفع خبر لزيد، بل يُكتفى بأن يقال إنها خبر لزيد<sup>(١)</sup>

ويؤكد إبراهيم مصطفى على أن علامات الإعراب دوال على معان في تأليف الجملة وربط الكلام فالضمة علم الإسناد ودليل على أن الكلمة مرفوعة، يراد أن يسند إليها ويتحدث عنها، والكسرة علم الإضافة، وللإعراب الضمة والكسرة فقط، وليستا أثرا لعامل من اللفظ، بل هما من عمل المتكلم ليدل بهما على معنى في تأليف الكلام؛ أما الفتحة عنده لا تدل على معنى كالضمة والكسرة، فليست بعلم إعراب، ولكنها الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب.<sup>(٢)</sup> ويتفق معه في ذلك مهدي مخزومي إلا أنه يرى أن النصب علامة لكون الكلمة خارج نطاق الإسناد أو الإضافة.<sup>(٣)</sup> وقد انتقد عز الدين مجدوب هذا التقسيم وعدّه مأزقا وقعوا فيه، حيث ساوى إبراهيم مصطفى ومهدي مخزومي بين الفاعل والمبتدأ ونائب الفاعل، وللتخلص من هذا المأزق يقترح تقسيم معاني الإعراب تقسيما ينسجم مع ما يراه النحويون القدماء، ومحصل رأيهم:

• أن الرفع يدل على أن الاسم واقع في الكلام موقع عمدة.

• أن النصب والجر يدلان على الاسم واقع موقع فضلة.

ثم يميزون بين النصب والجر تميزا خفيفا، وهو أن الجر للفضلات التي يفضى إليها جزء الكلام بواسطة حرف. وأما النصب فهو للفضلات التي يفضى إليها جزء الكلام بواسطة

(١) ضيف(شوقي) تجديد النحو، دار المعارف، القاهرة، ط٣، ١٩٨٢م، ص٢٣

(٢) مصطفى(إبراهيم) إحياء النحو، ص٥٠

(٣) مخزومي(مهدي) في النحو العربي نقد وتوجيه، ص٨١

حرف أو بلا واسطة.<sup>(١)</sup>

وقد فحص عز الدين مجدوب اعتراضات النحويين المحدثين على العوامل والإعراب واستدل على أن علامات الإعراب من ثوابت المضمون وأنه معنى يوجبه ائتلاف الاسم مع وحدات لغوية أخرى سماها النحويون عوامل.

---

(١) مجدوب(عز الدين) المنوال النحوي العربي، دار محمد علي الحامي، تونس، ط١، ١٩٩٨م،

## الفصل الثاني

## اللسانيات الحديثة وتجديد النحو

أثر اللسانيات الحديثة في تجديد النحو  
النحو الوظيفي  
النحو التعليمي  
النحو والحاسوب

## اللسانيات الحديثة وتجديد النحو

### مدخل

بدأ ظهور (اللسانيات الحديثة) عند العرب في أواخر القرن العشرين واستمد أصوله ومناهجه من النظريات اللسانية الغربية كعلم حديث متصل بالعلوم الأخرى مثل الفلسفة وعلم النفس وعلم الاجتماع والرياضيات، وقد كان لها بالغ الأثر على دعوات تجديد النحو وتيسيره؛ ونجد ذلك الأثر في منهج البحث في اللغة أو في التأثر بعلم تعليم اللغات، ولكن الاستفادة في المنهج لتنظير نحوٍ عربيٍّ جاءت محدودة وبجهود فردية، أو كانت مقصورة على جذب الباحثين للنظريات الحديثة للتراث لإعطائها طابع الأصالة، أو أنها لا تخرج من حدود النحو التقليدي بخلاف تغيير ظاهري فقط كما في النحو الوظيفي عند عبد العليم إبراهيم فلم يكن من نصيب كتابه من النحو الوظيفي غير عنوان الكتاب وتعريف المصطلح، وكانت الاستفادة من علم تعليم اللغات لا تتجاوز نطاق تعليم العربية للناطقين بغيرها وبعض المحاولات والجهود الفردية المعدودة. وفيما يلي تفصيل في اختلاف تأثر الباحثين في تجديد النحو باللسانيات الحديثة مع الوقوف على النحو الوظيفي والتعليمي والحاسوبي.

### أثر اللسانيات الحديثة في تجديد النحو

بظهور كتاب عبده الراجحي وبخه عن منهج نحوي جديد. وانتهاء بكتاب رابح بومعزة في تيسيره تعليمية النحو واستفادته من النظريات اللسانية الحديثة وتقديمه لمشروع مقترح في دروس الجملة والوحدة الاسنادية والوظيفة، يمكننا القول أننا قد تجاوزنا مرحلة النزاع على نظرية العامل إلى مرحلة الاستفادة الفعلية من النظريات اللسانية

الحديثة وظهور مؤشرات لنشأة نحو عربي جديد يوافق متطلبات العصر. وعلى حد وصف عبد السلام المسديّ إنما هي مصاهرة بين التراث واللسانيات الحديثة، حيث انكشفت بدعة أن اللغة تترجم عن عقيدة وتنطق باسم قوم هي بالضرورة حاملة لمكونات جينية استثنائية<sup>(١)</sup>، حيث وجدنا بعضهم يصرّح بأهدافه في التقريب بين التراث اللغوي العربي ومستجدات اللسانيات الحديثة من خلال عناوين كتبهم، ولكنّ القراءة التي تقدمها لسانيات التراث العربية "لا تخرج عن الرغبة في مواكبة مقتضيات الحداثة، وبذلك هي موقف حضاري غايته إبراز مظاهر المعاصرة في التراث اللغوي، وهي قائمة على نوع من الجذب الأصولي المؤسس على قاعدة جذب الأصل إلى الفرع وهو قياس فاسد"<sup>(٢)</sup>

وينتقد حافظ إسماعيل علوي (عبد الرحيم) فيما اهتدى إليه من مماثلات وعدّ تَقْوُلًا على النصوص، ومن ثمّ إصدار الأحكام العامة التي كانت سببا من أسباب سوء الفهم، إذ حاول أن يثبت سبب النحويين العرب إلى كثير من مبادئ النظرية التوليدية.<sup>(٣)</sup>

بينما لا يجد عبد القادر الفاسي حرجا من أن يصرّح بأن معطيات القدماء ناقصة وأحيانا زائفة أو مصطنعة، وأنه قد ساد في أوساط كثير من اللغويين العرب اعتقاد ضمني مفاده أن مشكل المعطيات بالنسبة للعربية (القديمة والحديثة على حد سواء) قد حل في

(١) المسديّ(عبد السلام) التفكير اللساني في الحضارة العربية، الكتاب الجديد المتحدة، ط ٣، ٢٠٠٩م، ص ١٢

(٢) علوي(حافظ إسماعيل) اللسانيات في الثقافة العربية (المعاصرة دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقّي وإشكالاته، الكتاب الجديد المتحدة، ط ١، ٢٠٠٩م، ص ١٨٤

(٣) علوي، اللسانيات في الثقافة العربية، ص ١٨٥

النحو التقليدي، وأنه يكفي جرد أمهات كتب النحو واللغة القديمة، للاهتمام إلى الضالة المنشودة. لكن لا شيء يبرر موقفا كهذا.<sup>(١)</sup> حتى أن بناء نحو اللغة العربية القديمة مثلا، لا يحتاج بالضرورة إلى المعطيات الموجودة في النحو القديم، بل يمكن أن يُستغنى عنها باستعمال النصوص القديمة. ثم يؤكد "أن الآلة الواصفة الموجودة القدماء ليس لها أي امتياز في وصف العربية، بل هي غير لائقة في كثير من الأحوال"<sup>(٢)</sup>

ويشير إلى أن الاهتمام اللساني قد انتقل من العناية بوصف اللغة إلى العناية بالنحو، أي من تركيز البحث على تجميع المعطيات وتصنيفها ووصفها إلى التركيز على الأنساق القاعدية في الدماغ البشري في مختلف حالاته الفطرية.<sup>(٣)</sup> كما يؤكد كل من عبد القادر الفاسي وخليل كلفت أن اللسانيات العامة أثبتت كفايتها الوصفية وهي قادرة على أن تغني عن النحو التقليدي وليس هناك ما يمكن أن يشكك في ذلك<sup>(٤)</sup>

و اعتمادا على نظرية النحو الكلي الكوني يؤكد خليل كلفت أن النحو واحد في كل اللغات. وفي كل لغة يكون النحو الجمعي هو الأصل والمرجع للنحو وأن هذه النظرة تجرد النحو التقليدي من أوهامه عن نفسه، وتحرر أفراد الجماعة اللغوية من تقديسهم لهذا العلم بغته وسمينه، بمنجزاته الحقيقية وبإخفاقاته، من أجل فتح الطريق أمام

(١) الفاسي، اللسانيات واللغة العربية، ص ٥٤

(٢) السابق: ص ٦١

(٣) الفاسي، اللسانيات واللغة العربية، ص ٤٦.

(٤) السابق: ص ٥٧، وكلفت، من أجل نحو جديد، ص ١٩

تطوير علم النحو، وحلّ مشكلاته، وهيئته لجعل المعالجة الآلية للمعلومات باللغة العربية أمر سهل وميسّر.<sup>(١)</sup>

## النحو الوظيفي

لا يتجاوز النحو العربي الوظيفي النحو التقليدي تجاوزا جوهريا كبيرا فهو يكتفي بالقواعد التقليدية التي تؤدي الوظيفة الأساسية للنحو. "ونقصد بالنحو الوظيفي مجموعة القواعد التي تؤدي الوظيفة الأساسية للنحو، وهي ضبط الكلمات، ونظام تأليف الجمل ليسلم اللسان من الخطأ في النطق، ويسلم القلم من الخطأ في الكتابة، أما النحو التخصصي فهو ما يتجاوز ذلك من المسائل المتشعبة، والبحوث الدقيقة، التي حفلت بها الكتب الواسعة"<sup>(٢)</sup> ويختلف النحو الوظيفي عن التقليدي في أن النحو العربي التقليدي يهتم بالعلاقات المنطقية المفسرة لتركيب المفردات، ولم يهتم بالمعاني المتحققة من استخدام اللغة.

ويُنسب النحو الوظيفي إلى المدرسة الوظيفية أو الاتجاه الوظيفي الذي ظهر في مدرسة براغ Prague School، وهي مدرسة لا تختلف كثيرا عن المدرسة البنيوية الوصفية في وصف اللغة، لكن هذه المدرسة تجاوزت الوصف، واهتمت بالتفسير الوظيفي اهتماما يفوق اهتمام المدارس الأخرى المعاصرة لها اهتماما لا ينفصل عن دراسة النظام اللغوي نفسه، فركزت على كيفية استعمال اللغة بوصفها وسيلة اتصال يستعين بها أفراد المجتمع لتحقيق أهداف معينة. والتحليل النحوي الوظيفي للجملية لديهم ينحصر

(١) كلفت، من أجل نحو جديد: ص ٢٠

(٢) إبراهيم (عبد العليم) النحو الوظيفي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٩م، ص و

في بيان الوظائف التي تؤديها اللغة في البيئة اللغوية.<sup>(١)</sup> ويعتد الدكتور أحمد المتوكل مؤسس المنحى الوظيفي في العالم العربي.<sup>(٢)</sup>

وقد كان منطلق تعميق النحو الوظيفي في ألمانيا هو حقيقة أن بحث النحو منذ عشرات السنين في حالة حركة وأزمة، وتعثر تلك الحال على تعبير لها في صياغات مثل: نهاية النحو، ومخاطر النحو، والنحو في مفترق الطريق (فايسجربر). والنحو الوظيفي يدركها من جهتين: من جهة قصور النظرية النحوية وقصور مناهج الدرس النحوي المعاصر من جهة أخرى، وانطلاقاً من أن المناهج الحالية للدرس النحوي لن تؤدي النتائج المرجوة، أراد النحو الوظيفي أن يتغلب عليها. والنحو الوظيفي ليس مسألة منهج تدريسي فحسب بل هو في المقام الأول مسألة موقف نظري تجاه المعطيات النحوية واللغوية بوجه عام.<sup>(٣)</sup>

(١) العصيلي(عبد العزيز بن إبراهيم) علم اللغة النفسي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ٢٠٠٦م، ص٨٩

(٢) من مؤلفاته في ذلك: دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، الدار البيضاء: دار الثقافة، ١٩٨٦، اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري، الرباط: منشورات عكاظ، ١٩٨٩، آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، الرباط: منشورات كلية الآداب، ١٩٩٣، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي-التداولي، الرباط: دار الأمان، ١٩٩٥، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي-التركيب، الرباط: دار الأمان، ١٩٩٦، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية الخطاب من الجملة إلى النص، الرباط: دار الأمان، ٢٠٠١، الوظيفية بين الكلية والنمطية، الرباط: دار الأمان، ٢٠٠٣، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي: الأصول والامتداد، الرباط: دار الأمان، ٢٠٠٦.

(٣) هلبش(جرهارد) تاريخ علم اللغة الحديث، ت. سعيد حسن بحيري، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط١، ٢٠٠٣م، ص٣٠٧

ويناقض النحو الوظيفي الطرائق المعروفة في تعليم اللغة من خلال التدريب على النماذج والتلقين التلقائي لقوالب لغوية محددة، لأن النحو الوظيفي ليس غاية في ذاته بل إنه يستخرّ على الأرجح بشكل مشدد لهدف هداية الطلاب إلى تمكن لغوي عمليّ إلى حد بعيد.<sup>(١)</sup> وبذلك تفرّق نظرية النحو الوظيفي بين أربعة أنماط للجملة:

يرسم اللوحة

• جملة الفعل:

يستيقظ.

• جملة الحدث:

الفتاة نشيطة.

• جملة السمة (الصفة):

الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية.

• جملة الترتيب:

ولكن التوازي المفترض بين الحال وبنية الجملة لا يصدق دائماً، مثلاً جملة (يعاني المرض) في النحو الوظيفي هي جملة فعل، ولكن من الناحية المادية لا تعبر بلا شك عن أي فعل.<sup>(٢)</sup>

واستناداً إلى النظرة الوظيفية للغة "فإن المتعلم يركز على فهم المعنى فهما حقيقياً ووظيفياً، بدلاً من حفظ الأشكال والقوالب اللغوية وتكرارها، حتى تبني لدى المتعلم

كفاية لغوية تجعله يفهم قواعد اللغة فهما يمكنه من إنتاج جمل وعبارات غير محدودة"<sup>(٣)</sup>

(١) السابق: ص ٣١٩

(٢) السابق: ص ٣٢٥

(٣) السابق: ص ١٠٨

## النحو التعليمي:

نشأ النحو أصلاً لغرض تعليمي في المقام الأول، فمن دخل الإسلام جديداً من غير العرب لزمه تعلّم العربية وقوانينها؛ لأنها متعلقة بالركن الثاني من أركان الإسلام ولا تصح الصلاة بدونها، ثم أُلْفَتْ فيه المصنفات حتى إذا طالّت مسائله وتشعبت صعبت على طالبه؛ فاختصروها في كتبٍ موجزة، فلما أوجزوها استغلقت على الأفهام فعادوا وشروحها، وحتى القرن العشرين لا زال النحويون يوجزون ويشرحون، ويؤكد ابن خلدون أن كثرة المؤلفات في العلوم عائقة عن التحصيل؛ وأنه مما أضر بالناس في تحصيل العلم والوقوف على غاياته كثرة المؤلفات واختلاف الاصطلاحات في التعاليم وتعدد طرقها ثم مطالبة المتعلم والتلميذ باستحضار ذلك، كما أن كثرة الاختصارات المؤلفة في العلوم مخلة بالتعليم؛ لأنه باختصار الألفاظ وحشو القليل منها بالمعاني الكثيرة يصير عسراً على الفهم.<sup>(١)</sup>

وكي يستطيع المتعلم تعلم لغة ما، لا بدّ له من معرفة قواعدها لأننا بطبيعة الحال لا نتكلم بمفردات اللغة منفصلة، بل إن المفردات تنتظم مع بعضها بموجب قواعد معينة بعضها عام مشترك بين لغات الأرض كافة وبعض آخر خاص بكل لغة على انفراد، وتعتبر الجملة هي الوحدة الرئيسة للتواصل، وهذه القواعد هي ما نطلق عليه النظام النحويّ، وهي قواعد في غاية التعقيد.<sup>(٢)</sup> واللغة موجودة في دماغ المتكلم. واللغة ليست

(١) ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، ج ١، ص ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣

(٢) خرما(نايف)، حجاج(علي) اللغات الأجنبيةّ تعليمها وتعلمها، عالم المعرفة، الكويت، يونيو،

كذلك بل تبدو وكأنها ظاهرة عارضة يمكن تصورها كما نريد، نظرا لتعدد العوامل والظواهر التي يمكن أن تدخل في تخصيصها.<sup>(١)</sup>

والنحو آلة وصف تركيب اللغة وقوانينها فمن أراد تعلّم اللغة لا يلزمه أن يوغل في دراسة قواعدها يقول ابن خلدون: "والعمر يقصر عن تحصيل الجميع على هذه الصورة فيكون الاشتغال بهذه العلوم الآلية تضييعا للعمر وشغلا بما لا يعني وهذا كما فعل المتأخرون في صناعة النحو وصناعة المنطق وأصول الفقه."<sup>(٢)</sup>

ويلعل ابن خلدون ضرورة عدم اشتغال متعلمي اللغة بالنحو وتفريعاته كي لا تكون مقصدا يشغل طالب اللغة عن اللغة ذاتها بطلب النحو "لأنهم أوسعوا دائرة الكلام فيها، وأكثروا من التفاريح والاستدلالات بما أخرجها عن كونها آلة وصيرها من المقاصد، ... وهي أيضا مضرة بالمتعلمين على الإطلاق، لأن المتعلمين اهتمامهم بالعلوم المقصودة أكثر من اهتمامهم بوسائلها؛ فإذا قطعوا العمر في تحصيل الوسائل، فمضى يظفرون بالمقاصد؟"<sup>(٣)</sup>

وهكذا نجد أن ابن خلدون يؤكد أن إتقان اللغة بقواعدها لا علاقة له باستظهار قواعد اللغة وتتبعها في مظاهرها فهي مجرد آلة واصفة للغة، كما يؤكد تشومسكي أن الذي يقود الطفل إلى استنتاج قواعد اللغة ويمنعه من الافتراضات الخاطئة هو الفطرة اللغوية التي تتحكم فيها القواعد العامة الكلية بواسطة العقل.<sup>(٤)</sup>

(١) الفاسي، اللسانيات واللغة العربية، ص ٤٦.

(٢) ابن خلدون، المقدمة، ج ١، ص ٥٣٧.

(٣) السابق: ص ٥٣٧.

(٤) العصيلي (عبد العزيز إبراهيم) النظريات اللغوية والنفسية وتعليم اللغة العربية، جامعة الإمام محمد

وتختلف طرائق تعليم اللغة في ضوء علم تعليم اللغات وأقدمها الطريقة التقليدية المتبعة في تعليم اللغة عن طريق حفظ القواعد والإلمام بها نظرياً، وتعليم الطالب خصائص اللغة الهدف، ولهذا يصرف المعلم معظم وقته في الحديث عن اللغة بدل الحديث بها.<sup>(١)</sup> وأحدث طريقة هي الطريقة التواصلية التي تمنع تدريس القواعد اللغوية بأي شكل من الأشكال.<sup>(٢)</sup>

وفي تطبيق الطريقة التواصلية يؤكد (A.J Hoge) معلم اللغة الإنجليزية أنه لا حاجة لدراسة النحو لإتقان اللغة بل إن دراسة النحو تؤثر سلباً على تعليم اللغة لأن الطالب إذا تعلم القواعد يتجه تفكيره نحو تحليل اللغة بدلاً من الحصول عليها، وأن أسوأ الطلاب هم الذين يتعلمون اللغة عن طريق القواعد. بل إن (A.J Hoge) يدعو لإحراق كل كتب النحو التي لديك لأن التفكير في النحو يعيقك عن الطلاقة في الحديث، وإذا أردت أن تتكلم بشكل تلقائي وسريع يجب ألا تشغل نفسك بالتفكير في قواعد اللغة. وبذلك فإن دراسة النحو ليست فقط دون جدوى؛ بل إنها تشكل عائقاً عند المحادثة وفي تطوير اللغة؛ لأنك حينما تفكر في النحو وتركيب الجمل وأنت تتحدث فإن ذلك يبطئ من سرعة تحدثك، ويؤدي ذلك أيضاً إلى تراجعك في تعلم اللغة. ويمكن لمتعلم اللغة بهذه الطريقة أن يتقن قواعد اللغة أكثر من غيره من خلال قصص قصيرة مسموعة ومقروءة تتحدث عن نفس الحدث في أزمنة مختلفة، ومع تكثيف السماع والتجاوب مع المعلم على تساؤلات بسيطة متدرجة ومكثفة، يستطيع الطالب أن يتقن تطبيق قواعد النحو تلقائياً كالطفل تماماً في إتقانه للغة

بن سعود الإسلامية، ١٩٩٩م، ص ٩٤

(١) العصيلي(عبد العزيز إبراهيم) طرائق تعليم اللغة العربية للناطقين بلغات أخرى، جامعة الإمام محمد

بن سعود الإسلامية، ٢٠٠٢م، ص ٣٥

(٢) خرما(نايف)، حجاج(علي)، اللغات الأجنبية تعليمها وتعلمها، ص ٢١١

الأم دون حاجته لدراسة النحو.<sup>(١)</sup> وقد نجحت هذه الطريقة مع مئات الطلاب حول العالم في إتقان اللغة الانجليزية للناطقين بغيرها في حين فشلت معهم الطرائق الأخرى.

كما طبّق الدكتور عبد الله مصطفى الدنّان الأسلوب التواصلّي على الصغار في تعليم اللغة العربية الفصحى، وقد قدّم برنامجاً للتدريب طبّق بنجاح تامّ في الكويت (في دار الحضانة العربية)، وفي سوريا (في ستّ من رياض الأطفال) وفي الأردن (في المدارس العصريّة)، وفي البحرين (في مدرسة الحكمة الدوليّة النموذجيّة)، كما أنّه يطبّق حالياً في مدارس دار الفكر بجدة - المملكة العربية السعودية، ويتميّز البرنامج باعتماده الأسلوب الوظيفي التواصلّي لإتقان اللغة الهدف، كما يتميّز بتعدّد محاوره، وسهولة تطبيقه، وتعلّق المتدربين به نتيجةً للفائدة التي يلمسونها منذ الأسبوع الأول للتدريب، وهو يركّز على مهارة المحادثة في المقام الأول، أمّا المهارات الأخرى فتعطى بالمقدار الذي يخدم الجانب الشفهي من الأداء اللغوي.<sup>(٢)</sup>

وعلى ذلك إن كان الهدف من تدريس النحو لتلاميذنا إتقان اللغة العربية فإنه أمر عديم الجدوى، في المراحل الأولى على وجه الخصوص، وقد يكون من المفيد دراسة النحو للمراحل المتقدمة كنوع من الرياضة الذهنية، ومشكلتنا في التعليم مدارسنا أننا نحفظهم القواعد حفظاً وهم لم يتقنوا العربية بعد لبعد الشّقّة بين العاميّة التي تتحدثها وبين اللغة

(١) A.J. Hoge ,The Effortless English Club,(CD-ROM),San Francisco, n.d

(٢) الدنّان(عبد الله مصطفى) في بحثه: (إعداد المعلّم وتدريبه على تعليم اللغة العربية الفصحى في المرحلة الابتدائية) قدّمه إلى (ندوة تعليم اللغة العربية في المرحلة الابتدائية-الواقع والتطلّعات) المنعقدة في وزارة المعارف بالمملكة العربية السعودية في الفترة من ٢١-٢٤ ذي القعدة ١٤٢٠هـ الموافق ٢٧/٢ - ١/٣ / ٢٠٠٠م

التي نقرأها ونكتبها، ومن الضروري تغذية عقل الطالب أولاً بالنصوص اللغوية السليمة، ثم تعليمه القواعد التي تحكم هذه اللغة. إذ أن اللغة لا تتقن من خلال دراسة نحوها، بل يتم إتقانها عن طريق ممارستها بشكل يومي بالسماع والقراءة والمحادثة والكتابة، وهو مشابه لما كان العرب يفعلونه مع أبنائهم إذا أرادوا أن يتقن أحد أبنائهم العربية فإنهم يرسلونه إلى البادية، وقد كان الوليد بن عبد الملك لحنًا، ويقرر والده عبد الملك بن مروان أن السبب في ذلك ليس لأنهم لم يعلموه قواعد العربية؛ بل لأنه أضرَّ به حبُّهم له فلم يلزموه البادية.<sup>(١)</sup>

### النحو الحاسوبي:

إن أيَّ دعوة في تجديد أي علم من علوم اللسان في عصرنا يجب أن تكون مرتبطة بتقنية الحاسوب، ولا نعي بذلك علاج مشاكل حوسبة رسم الحرف العربي والطباعة والتخزين فقط، بل حوسبة قوانين اللغة؛ القوانين الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية والنصيَّة والتداولية. وهذا مما يزيد تعقيد إشكالية النحو المزمنة إذ "أنا نشكو من أزمة لغوية حادة تلتخ جبيننا الحضاري؛ أزمة على جميع الصُّعد تنظيرًا وتعليمًا نحواً ومعجمًا استخدامًا وتوثيقًا إبداعًا ونقداً. وجاءت تكنولوجيا المعلومات لتضيف إلى هذه الأزمة بعداً فنياً متعلقاً بمعالجة اللغة العربية آلياً بواسطة الكمبيوتر."<sup>(٢)</sup> وباتت مطالب معالجة اللغة العربية آلياً تمثل عنصر ضغط، ومصدر أمل في نفس الوقت، لإعادة النظر في منظومة

(١) ابن عبد ربه (أحمد بن محمد) العقد الفريد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ٣، ١٩٩٩م،

ج ٢، ص ٢٩٢

(٢) علي (نبيل) الثقافة العربية وعصر المعلومات، عالم المعرفة، الكويت، ٢٠٠١م، ص ٢٤٠

النحو العربي من جذورها، فقد توفرت الأسباب، ودانت الوسائل، وبات الأمر في أمسِّ الحاجة لهرة نحوية عنيفة.<sup>(١)</sup>

ومن الضروري في تيسير النحو للحاسوب تحديد المنطلقات التأسيسية، وهي مجموعة المعايير والمقاييس المعتمدة لدى النحويين، و بذلك يلزم التخفيف من تعددية الآراء النحوية بالتواضع على قواعد كلية مستمدة من استقراء اللغة في مصادرها الطبيعية.<sup>(٢)</sup> فقد تاهت المعالم الرئيسية للنحو العربي خلال السعي إلى التصدي للتفصيلات الهامشية، والاستغراق في محاولة فهم وتفسير شواذه وشوارده.<sup>(٣)</sup>

ويرى رأفت الكّمّار أنّ من المعارف التي يحتاجها محوسب اللغة معارف موجودة في النحو التقليدي عن العامل والمعمول؛ فالعامل و معموله يرتبطان بقواعد النحو المذكورة في كتب النحو والتي يمكن اشتقاقها في صورة معارف لتمثيلها، وعلاقة العامل بمعموله إما علاقة تقديم أو تأخير، والترتيب بين العامل والمعمول يخضع إلى قواعد وقوانين النحو.<sup>(٤)</sup>

في حين يؤكد نبيل علي أن أسلوب توصيف قواعد النحو بالطريقة التقليدية لا يلبي مطالب معالجة اللغة آلياً بواسطة الكمبيوتر لأنه يعتمد طريقة إعطاء الأمثلة "وقد كانت قواعد النحو فيما سبق تُحدد عن طريق إعطاء أمثلة من حالات الاطراد والشذوذ

(١) علي (نبيل)، اللغة العربية والحاسوب، تعريب، ١٩٨٨م، ص ٣٧١

(٢) أبو هيف (عبد الله) مستقبل اللغة العربية: حوسبة المعجم العربي ومشكلاته اللغوية والتقنية أمودجاً، مجلة التراث العربي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق العدد ٩٣ و ٩٤، ٢٠٠٤م

(٣) علي، اللغة العربية والحاسوب، ص ٣٤٨

(٤) الكّمّار (رأفت) الحاسوب وميكنة اللغة العربية، دار الكتب العلمية، القاهرة، ٢٠٠٦م،

وشروط الجواز والتفصيل وما شابه. ومن البدهي أن هذه الأمثلة مهما تعددت لا يمكن أن تغطي لانتهائية التعبيرات اللغوية"<sup>(١)</sup>

و تتطلب المعالجة الآلية الحكم على صحة التعبير اللغوي من عدمه، وذلك لا يتأتى لنا من خلال أمثلة، مهما كثرت فهي تظل محدودة العدد بحكم طبيعتها، مع أخذنا في الاعتبار أن نظم المعالجة الآلية لا بد أن تتعامل مع اللغة على اتساعها أي على أساس من لانتهائيتها، وذلك ما يحدث في النحو التوليدي حيث تصاغ قواعد النحو في صورة قواعد رياضية يمكن من خلالها توليد العدد اللانهائي من التعبيرات اللغوية المسموح بها في اللغة. تماماً كما تولد معادلات المتواليات العددية والهندسية العدد اللانهائي من سلاسل هذه المتواليات.<sup>(٢)</sup> ولكن المولد النحوي ( syntactic Generator ) قد يقوم بتوليد جمل سليمة نحويًا، ولكنها خطأ من الناحية الدلالية، فلذلك يحتاج المولد النحوي أن ينصهر معه علم الدلالة وعنصريّ المقام والسياق من أجل الحصول على جملة سليمة من حيث البنية السطحية والعميقة.<sup>(٣)</sup>

ومع ظهور اللسانيات الحاسوبية صارت قضيتنا أكبر من تجديد النحو أو تيسيره، فغياب صيغة رسمية للنحو العربي تشكل تحدياً يواجه حوسبة اللغة العربية فقد "أصبحنا في حاجة إلى نظرة شاملة تتجاوز حدود الخطاب اللغوي الراهن من قبل اللغويين وأئمة الجامع، أو من قبل نقاد الأدب والتربويين والإعلاميين. فقد باتت إشكالية اللغة العربية من المحورية والشمولية والتعقد بحيث يستحيل تناولها انطلاقاً من منظور التخصص الضيق

(١) علي (نبيل) الثقافة العربية وعصر المعلومات، عالم المعرفة، الكويت، ٢٠٠١م، ص ٢٧٠

(٢) السابق: ص ٢٧٠

(٣) الكمار، الحاسوب وميكنة اللغة العربية، ص ٤٤١

أو النظرة الاجتماعية القاصرة ومن الخطورة والأهمية بحيث يصعب إرجاؤها أو تناولها من دون إستراتيجية واضحة للإصلاح اللغوي الشامل؛ وذلك في إطار خطة قومية أكثر شمولاً لإعداد مجتمعاتنا العربية لدخول عصر المعلومات<sup>(١)</sup>.

وتشكل حوسبة اللغة العربية أهمية كبيرة لتنوع المجالات التي يمكن استخدام الحاسوب فيها لخدمة اللغة؛ مثل استخدام الحاسوب في الإحصاء اللغوي والترجمة الآلية، ويمكن المعاجم و تحليل النصوص وقراءتها والفهم الآلي للنصوص وتلخيصها وتصحيحها إملائياً ونحوياً، وتعليم اللغات، والمجالات التي يخدم فيها الحاسوب اللغة في ازدياد ولكنه يحتاج لمن يخدمه من اللسانين الذين يقدمون للمبرمج صيغة رسمية لقوانين اللغة الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية والنصيّة والتداولية.

(١) علي(نبيل) الثقافة العربية وعصر المعلومات، ص ٢٣٥

## خاتمة

يؤكد الباحث كاصد الزيدي " أنه على الرغم مما صنّف من مؤلفات لإصلاح وتيسيره قديماً وحديثاً، وما أُلّفَ من لجان العصر الحديث، إلا أن المشكلة لا زالت قائمة كما هي ولا زالت الصيحات والشكاوى تتكاثر من النحو وصعوبته وجفافه"<sup>(١)</sup> وذلك ما أذهب إليه أيضاً لأسباب تجلت خلال البحث الذي يخلص إلى أن دعوات تجديد النحو التي لم تنفك من فكرة ابن مضاء القرطبي في إلغاء العامل والإعراب التقديري مع بعض التغيرات الطفيفة لكل دعوة، وقد كانت مجرد رفض وإلغاء دون تقديم تفسير علمي أفضل مما قدّمه القدماء. ويمكننا إيجاز أسباب فشل دعوات تجديد النحو فيما يلي:

١. الخوف من كل ما هو جديد واعتباره خطراً يهدد القرآن ولغته، لأن رفض قوانين القدماء أو انتقادها والتي وضعت أصلاً لضبط اللسان من اللحن في القرآن، يعدّ بحد ذاته لدى بعض اللغويين مؤامرة مقصودة.
٢. غياب الدقة في النقد العلمي، ويتضح ذلك في رفض الوصفين لفكرة التفسير الإعرابي بالعامل مع فشلهم في تقديم ما هو أفضل من ذلك.
٣. اتهام بعضهم للقدماء بالقصور أو السخرية مما قدموه بطريقة استفزت المنافحين عن كل ما هو قديم فصارت قضية تجديد النحو معركة يشارك فيها اللغويون وغيرهم.
٤. كانت الجهود المقدمة فردية ومتفرقة وتعالج مشكلات سطحية أكثرها إلغاء وحذف ورفض بدعوى تيسير تعليمية النحو.

(١) الزيدي(كاصد ياسر) مشكلات النحو بين القديم والحديث، مجلة الدراسات اللغوية، مج ١،

٢ع، (ربيع الآخر، جمادى الآخر ١٤٢٠ / يوليو- سبتمبر ١٩٩٩م) ص ٢٠٤

٥. محاولة بعضهم إضفاء طابع الأصالة التراثية على أي نظرية جديدة في محاولة لجذب النظرية الحديثة نحو التراث وإبراز أوجه التشابه مع التعسف والإفراط في التأويل رغبة في إعطاء التراث مظهر المعاصرة وبذلك لم تحصل الفائدة بل يؤدي أحيانا إلى سوء الفهم.

ولكنهم وإن فشلوا في تجديد النحو فعليا إلا أنهم كسبوا زمام المبادرة، وقدّموا أفكارا مفيدة في ضرورة إعادة النظر للنحو القديم، فليس القِدَم قداسة تمنع من الانتقاد، وإن كانت نظرية العامل تعدُّ عبقرية للخليل في عصور قديمة؛ فإنها لا توافق عصرنا اليوم في ظل الانفجار المعرفي والتقني الذي يتطلب صيغة واضحة ودقيقة ومضبوطة للنحو دون كثرة شذوذ أو خلاف لمعالجة اللغة آليا. فقد أصبح تجديد النحو والاستفادة من اللسانيات الحديثة والمساهمة فيها أيضا ضرورة ملحة تفرضها روح العصر للحاق بركب الحضارة ولتعليم أبنائنا عربية تجمعهم، ولتعليم العربية للناطقين بغيرها، وتقديم قوانين واضحة ودقيقة لما يتطلبه حقل اللسانيات الحاسوبية.

## المراجع:

- إبراهيم(عبد العليم)، النحو الوظيفي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٩م.
- ابن جني(أبو الفتح عثمان)، الخصائص، تح.محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، دت.
- ابن جني(أبو الفتح عثمان)، سر صناعة الإعراب، تح. حسن هندأوي، دار القلم، دمشق، ١٩٨٥م.
- ابن خلدون(عبد الرحمن بن محمد الحضرمي)، دار القلم، بيروت، ط٥، ١٩٨٤م.
- ابن رشد(القاضي أبو الوليد)، الضروري في صناعة النحو، ت.منصور علي عبد السميع، دار الفكر العربي، ط١، ٢٠٠٢م.
- ابن عبد ربه(أحمد بن محمد)، العقد الفريد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣، ١٩٩٩م.
- ابن مضاء(أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن محمد القرطبي)، الرّدُّ على النحاة، تح.شوقي ضيف، دار المعارف، ١٩٨٢م.
- ابن هشام(جمال الدين الأنصاري)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح. مازن المبارك، محمد علي حمد الله دار الفكر، دمشق، ١٩٨٥م.
- أبو هيف(عبد الله)، مستقبل اللغة العربية: حوسبة المعجم العربي ومشكلاته اللغوية والتقنية أمودجاً، مجلة التراث العربي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق العدد ٩٣ و ٩٤، ٢٠٠٤م.
- الأنباري(أبو البركات عبد الرحمن بن محمد)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تح. محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، دمشق، دت.
- .....نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح.إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، ط٣، ١٩٨٥م.
- .....أسرار العربية، تح. فخر صالح قدارة، دار الجليل، بيروت، ط١، ١٩٩٥م.
- أوزون(زكريا)، جناية سيويه، الرفض التام لما في النحو من أوهام، رياض الريس، بيروت، ط١، ٢٠٠٢م.
- بسندي(خالد بن عبد الكريم)، محاولات التجديد والتيسير في النحو العربي (المصطلح والمنهج: نقد ورؤية)، مجلة الخطاب الثقافي، العدد الثالث، ٢٠٠٨م.
- بشر(كمال)، اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم، دار غريب، القاهرة، ١٩٩٩م.
- بومعزة(رابح)، تيسير تعليمية النحو، رؤية في أساليب تطوير العملية التعليمية من منظور النظرية اللغوية،

عالم الكتب، القاهرة، ط ١، ٢٠٠٩م.

- الجرجاني(علي بن محمد بن علي) التعريفات،تح. إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.
- الجواربي(أحمد عبد الستار)، نحو التيسير دراسة ونقد منهجي، المجمع العلمي العراقي، ١٩٨٤م.
- الحجيلان(خالد بن صالح)، اتجاهات البحث في قضية الإعراب عند اللغويين العرب المحدثين، مخطوط (رسالة ماجستير)، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.
- حسان (تمام)، اللغة العربية بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، ط ٤، ٢٠٠٠م.
- ..... اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط ٤، ٢٠٠٤م.
- ..... الخلاصة النحوية، عالم الكتب، القاهرة، ط ١، ٢٠٠٠م.
- حسن(عباس)، النحو الوافي، دار المعارف، مصر، دت.
- خرما(نايف)، و حجاج(علي)، اللغات الأجنبية تعليمها وتعلمها، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٨م.
- الراجحي(عبد)، النحو العربي والدرس الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٩٧م.
- الزجاجي(أبو القاسم)، الإيضاح في علل النحو، ت. مازن المبارك، بيروت، دار النفائس، ط ٥، ١٩٩٦م.
- الزبيدي(كاصد ياسر)، مشكلات النحو بين القديم والحديث، مجلة الدراسات اللغوية، مج ١، ع ٢، ( ربيع الآخر، جمادى الآخر ١٤٢٠ / يوليو- سبتمبر ١٩٩٩م)،
- السامرائي(إبراهيم)، النحو العربي نقد وبناء، دار الصادق، بيروت، ١٩٦٨م.
- السّراج (أبو بكر محمد بن سهل)، الأصول في النحو، تح. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٨م.
- سبيويه(أبو البشر عمرو بن عثمان بن قنبر)، تح. عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط ١، دت.
- السيّد(عبد الرحمن)، النحو العربي بين التطوير والتيسير، مجلة مجمع اللغة العربية، مصر، ج ٧٠، مايو-١٩٩٢م.
- السيّد(محمود)، ابن رشد والضروري في صناعة النحو، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، ع ٨، ج ٣،
- السيرافي(أبو سعيد الحسن بن عبد الله)، أخبار النحويين والبصريين، ت. طه الزيني و محمد خفاجي،

- مكتبة مصطفى الباني، مصر، ط١، ١٩٥٥م.
- صاري(محمد)، تيسير النحو: موضة أم ضرورة؟! بحث منشور في أعمال ندوة تيسير النحو، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، ٢٠٠١م.
  - الصيداوي(يوسف)، الكفاف، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٦م.
  - عبد الغني(أحمد عبد العظيم)، القاعدة النحوية دراسة نقدية تحليلية، دار الثقافة، القاهرة، ١٩٩٠م.
  - عرفة(محمد أحمد)، النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، دن.، دت.
  - العصيلي(عبد العزيز إبراهيم)، النظريات اللغوية والنفسية وتعليم اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٩٩٩م.
  - طرائق تعليم اللغة العربية للناطقين بلغات أخرى، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ٢٠٠٢م.
  - علم اللغة النفسي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ٢٠٠٦م
  - علوي(حافظ إسماعيل)، اللسانيات في الثقافة العربية (المعاصرة دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته، الكتاب الجديد المتحدة، ط١، ٢٠٠٩م.
  - علي(نبيل)، اللغة العربية والحاسوب، تعريب، ١٩٨٨م.
  - .....الثقافة العربية وعصر المعلومات، عالم المعرفة، الكويت، ٢٠٠١م.
  - عمارة(خليل أحمد)، العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي، جامعة اليرموك، ١٩٨٥م.
  - عمر(أحمد مختار)، البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر، عالم الكتب، القاهرة، ط٦، ١٩٨٨م.
  - عيد(محمد)، أصول النحو العربي في نظر النحاة، ورأي ابن مضاء، وضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة، ط٤، ١٩٨٩م.
  - الفاسي الفهري، عبد القادر، اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية، دار توبوقال، ٢٠٠٠م.
  - فؤاد(زكريا)، التفكير العلمي، عالم المعرفة، ١٩٧٨م.
  - القوزي(عوض حمد)، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، جامعة

الرياض، ١٩٨١ م.

- الكفوي(أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني)، الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تح. عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٨ م.
- كلفت(خليل)، من أجل نحو جديد، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٨ م.
- الكمّار(رأفت)، الحاسوب وميكنة اللغة العربية، دار الكتب العلمية، القاهرة، ٢٠٠٦ م.
- مجدوب(عز الدين)، المنوال النحوي العربي، دار محمد علي الحامي، تونس، ط ١، ١٩٩٨ م.
- مخزومي(مهدي)، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد، بيروت، ط ٢، ١٩٨٦ م.
- المسدّي(عبد السلام)، التفكير اللساني في الحضارة العربية، الكتاب الجديد المتحدة، ط ٣، ٢٠٠٩ م.
- مصطفى(إبراهيم)، إحياء النحو، القاهرة، ط ٢، ١٩٢٢ م.
- الملخ(حسن خميس)، التفكير العلمي في النحو العربي، دار الشروق، عمان، ط ١، ٢٠٠١ م.
- نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق، ط ١، ٢٠٠١ م.
- المهيري(عبد القادر)، نظرات في التراث اللغوي العربي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٩٩٣ م.
- هلبش(جرهارد)، تاريخ علم اللغة الحديث، ت. سعيد حسن بحيري، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط ١، ٢٠٠٣ م.
- الورّاق(أبو الحسن محمد بن عبد الله)، تح. محمود جاسم الدرويش، الرشد، الرياض، ط ١، ١٩٩٩ م.
- الياسري(علي مزهر)، الفكري النحوي أصوله ومناهجه، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط ١، ٢٠٠٣ م.
- A.J. Hoge ,The Effortless English Club,(CD-ROM), San Francisco, n.d